جامعة العربي التبسي-تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن الإنساني في العالم العربي (دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب
سامية بوحبيب

إشراف الأستاذ
يوسف أزروال

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذة مساعدة "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بث فينا شجاعة الابتداء وإرادة الاستمرار والبقاء والفرحة عند تحقيق الرجاء، هكذا تبحر سفينة مستوانا الدراسي لترسو على شاطئ هذا العمل.

ما أصعب أن أجازي من كان فضله علينا كبيرا ،لأن الإنارة بالمعرفة ليس لها ثمن في التعبير بالكلمات العاجزة عن الشكر والامتنان

لكن لابد من القول:

ليكن شكري إلى من كانوا مصابيح نور اهتدينا بها في مشوارنا الطويل.

إلى من أراه أخا ثاني الأستاذ الفاضل والمتألق دوما بكفاءته التي ساعدتني وشجعتني

أستاذي المشرف: أزروال يوسف

تحية تقدير وإحترام لأساتذتي الذين أتشرف بمناقشتهم لمذكرتي:

الأستاذة:بلقاسمي رقية

الأستاذ:سعدي عبد المجيد

أخيرا إلى كل من قدر العلم ، إلى كل من يتحدى الصعاب

من اجل إيصال رسالة سامية

إلى كل أساتذة كلية العلوم السياسية الذين أحيوا فينا الثقة

وفجروا طاقتنا المعطلة أهدي هذا العمل

بوحبيب سامية

مقدمة

مقدمة

يعد موضوع الأمن من المواضيع التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين في مناطق شتى من العالم فمنذ عقود طويلة كان هذا المفهوم يقوم على أساس أن الدولة هي وحدة التحليل في تحديد مفهوم الأمن، وكانت كل التعاريف للأمن تركز على الحماية أو الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها وتامين مصالحها خاصة تلك المتعلقة بمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية، ومع انهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية حرب الخليج الثانية ظهرت تحولات جديدة على الساحة الدولية، إذ لم يعد ينظر للأمن أنه مجرد سياسة وطنية أو إقليمية أو دولية تعكس مفهوم الأمن التقليدي الذي أفرزته طبيعة الصراع في العلاقات بين الدول كما هو الحال في التكتلات والتحالفات، إنماهو امتداد إلى إستراتيجيات أمنية تعكس مفهوم الأمن الجديد والقائم على أمن الأفراد و الشعوب ومتطلباتها وهو ما يقتضي التعاون بين المجتمعات المدنية التي تشكل تكتلات في مختلف الميادين السياسية الأمنية الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية، فلم يعد الأمن مقتصرًا على زيادة قوة الدولة فقط .بل ازداد تطورًا وأصبحت له أبعاد ومستويات حتى أنه أصبحت هناك أصوات تنادي بالتصدي للعنف غير المباشر باعتباره أحد أهم تهديدات الأمن والاستقرار داخل المجتمعات. وفي إطار حركة العولمة والثورة التكنولوجية التي عملت على تقليص الحدود، الأمر الذي أدى إلى بروز تهديدات أمنية ساهمت في ظهور مفاهيم جديدة اكتسبت أهمية في الدراسات الإستراتجية والأمنية ومن بينها مفهوم الأمن الإنساني الذي يعتبر أحد المفاهيم الأمنية التي برزت بعد الحرب الباردة في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية، من خلال اتخاذ الفرد وحدته الأساسية في التحليل، انطلاقا من أن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك أحيانا تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها، لذا فقد جاء مفهوم الأمن الإنساني في محاولة للإدماج الشق أو البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن وذلك بالتركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلاً من التركيز على أمن الحدود ذاتها .

وحظي مفهوم الأمن الإنساني في العالم العربي بقدر من النقاش ولو بشكل محدود مقارنة بالفكر الغربي حول أبعاد المفهوم المختلفة إضافة إلى إقترانه بالرهبة النابعة من الخوف بإستخدام المفهوم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، و تعتبر الجزائر كإحدى دول العالم العربي التي لا تعيش بمعزل عن تأثيرات بيئتها الخارجية سوءا الإقليمية (العربية) منها أو الدولية ولا متطلبات البيئة الداخلية التي تداخل فيها مفهوم الأمن بين التقليدي والحديث بمختلف أبعاده .

وإعتمادا على ما سبق ذكره فهذا البحث يسعى إلى مناقشة مفهوم الأمن الإنساني في الجزائر بالنظر إلى طبيعة الظروف التي كانت تعاني منها في شتى المجالات خاصة بعد وقف المسار الإنتخابي وإعلان حالة الطوارئ ،مما كانت له تداعيات على الأمن الإنساني ومدى تحقيقه وهذا ما تطلب ضرورة تعامل النظام السياسي الجزائري معها بهدف تجاوزها عبر آليات يسعى من خلالها للوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني للمواطن الجزائري .

1-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها وقيمتها العلمية من أهمية الدراسات الأمنية والإستراتيجية في العلاقات الدولية ،كذلك فالأمن قيمة ثابتة في الحياة الإنسانية والدولية، باعتبار أن تطور أي منطقة ورقيها لا يكون إلا في بيئة أمنية مستقرة بعيدة عن التهديدات، كما تكمن أهمية الدراسة في:

- كون أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تتميز بالمحدودية الشديدة خاصة باللغة العربية على الرغم أن هذا المفهوم ليس جديدا فهناك جذور وبدايات لطرحه خلال فترة الحرب الباردة فهناك مجموعة كبيرة من الدراسات التي تناولت المفهوم باللغة الإنجليزية والتي تطرقت لمفهوم الأمن الإنساني على انه مفهوم حقوق الإنسان دون تمييز بينهما.
- ارتباط مفهوم الأمن الإنساني بتحولات بنية النظام الدولي التي أفرزت المفهوم في سياق منظومة مفاهيمي جديدة كشفت تطبيقاتها الفعلية عن تناقض بين جوهر ومضمون المفاهيم وبين

أساليب وغايات تطبيقها من ناحية أخرى والتي من بينها مفهوم التدخل الإنساني ،وحقوق الإنسان ..الخ، بحيث أصبحت هذه المفاهيم تستخدم كأداة للتفاوض بين الدول المتقدمة والنامية بما يحقق مصالح الدول المتقدمة، وهو ما يتطلب قراءة واعية لمفهوم الأمن الإنساني من خلال ربطه بتحولات بنية النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة .

- أيضا تكمن أهمية دراسة مفهوم الأمن الإنساني في إبراز ما أصبح من تهديد جديد للأمن الأفراد، وعدم إكتراث الدول بالتزاماتها الدولية تجاه مواطنيها وهو ما يتطلب البحث في سبل أخرى يمكن من خلالها المساهمة في التخفيف من حالات غياب أمن الأفراد .

2-أسباب اختيار الموضوع

أ-الأسباب الموضوعية: كون أن هذا الموضوع يدخل في إطار الدراسات الأمنية والإستراتيجية،التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكاليات التي يتطلب الإجابة عليها ،حتى يمكن الوصول إلى فهم وضع وطبيعة الأمن الإنساني ،وبالتالي تبيان التهديدات والتحديات التي تقف عقبة في تحقيق أبعاد هذا المفهوم والوصول إلى تأكيد حقيقة مفادها أن الأمن الإنساني هو جوهر كل القضايا الأمنية ، فتحقيق أمن الإنسان يعني الوصول إلى تحقيق العدل في العلاقات الإنسانية ومنه تجاوز المظالم و التحديات النفعية المادية من أجل تحقيق هدف اسمي وهو الوصول إلى أمن الإنسانية في مواجهة التحديات الخطيرة كالفقر، الإمراض الخطيرة العابرة للحدود، الهجرة والإعمال الإرهابية. ويرجع سبب تناولنا موضوع الأمن الإنساني أيضا كونه تصور جديد يعكس تحول مضامين الأمن إلى جانب العديد من المفاهيم الأخرى، إلى حقيقة فرضتها علينا قيمة الموضوع أهميته بالنسبة لنا نحن كبشر ، فضلا عن كونه تصور جديد يمثل شكل نقدي للأطروحات التقليدية، فما شهده العالم اليوم من حالة تتسم بالفوضى و اللأمن يجعل من الحديث عن الأمن الإنساني ضرورة ملحة و خيار عقلاني.

ب-الأسباب الذاتية: وهي أسباب نابعة عن ميل شخصي إلى البحث و الدراسة في كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر، ولكوني من مواليد ما يسمى بالعشرية الحمراء ونظرا لما سمعت عنها إرتأيت أن أخصها بشئ من الدراسة فيما يتعلق بالأمن الإنساني حتى يمكن الإسهام ولو بالقليل في خلق تصورات تساهم في تعزيز الأمن الإنساني في الجزائر.

وضمن إطار البحث في هذا الموضوع تم الإطلاع على مجموعة من المؤلفات والدراسات الأكاديمية ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي بالتركيز على الجوانب التي تخدم الموضوع بالدرجة الأولى ،كما تمت الاستعانة بشبكة الانترنيت للإثراء هذا الموضوع بكل ما هو حديث ومتداول في دراسات العديد من الباحثين الجزائريين والعرب حول أوضاع الأمن الإنساني في العالم العربي عامة والجزائر خاصة وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

3- الإشكالية

وفق ما تم تناوله من خلال التقديم تتضح معالم الإشكالية العامة لموضوع البحث كما يلي:

- ما مدى قدرة النظام السياسي الجزائري على تحقيق الأمن الإنساني ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الأمن وما هي النظريات المختلفة التي إهتمت بتفسيره؟
- ما المقصود بالأمن الإنساني ، وما هي أبعاده؟
- ما هي طبيعة الأمن الإنساني في الجزائر ؟
- هل ساهمت الإستراتيجيات التنموية المطبقة من قبل النظام السياسي الجزائري في تحقيق الأمن الإنساني ؟
- ما هي مصادر تهديد الأمن الإنساني في الجزائر؟

4- الفرضيات

للإجابة عن التساؤلات التي تثيرها الإشكالية تضع الدراسة الفرضيات التالية:

- كلما كانت الإستراتيجيات الأمنية ملائمة لطبيعة ومتطلبات القضايا في المجتمع الجزائري كلما أدى ذلك لتطور وضع الأمن الإنساني فيه.
- كلما تغيرت طبيعة التهديدات كلما اثر ذلك في أبعاد الأمن الإنساني
- قد تكون العشرية السوداء ذات تداعيات كبيرة في تحديد وترتيب أولويات أبعاد الأمن الإنساني في الجزائر.
- **5- حدود الدراسة**
  - **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر
  - **الحدود الزمنية:** خلال الفترة الممتدة من**1992**إلى **2012** .

6- مناهج البحث

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف المراحل تستدعي إستخدام المناهج المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته ، كما وأن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المناهج المستخدمة في البحث ، ومن بين المناهج التي تم إستخدامها في الدراسة ما يلي:

- **المنهج الوصفي:** وهذا من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة عنها وهذا ما يتيحه المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا. يساعد هذا المنهج في وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في الجزائر بالاعتماد على التقارير التنمية الإنسانية ،كما يمكن استخدامه في وصف طبيعة العلاقات بين الفواعل المختلفة.

- **المنهج التاريخي :**لا يمكن فهم الظاهرة بمعزل عن جذورها التاريخية، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط التي تحكم ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك ، ويساعد هذا المنهج في فهم تطور مختلف المفاهيم الواردة في الدراسة من خلال الرصد التاريخي للظاهرة محل الدراسة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على دراسة حالة معينة في مكان معين بالتعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة الحالة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها الظاهرة أو المفهوم، ويتم فحص وإختيار مجموعة من العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الظاهرة ، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها، ثم الوصول إلى التعميمات المتعلقة بغيرها من الظواهر المشابهة وسيتم إعتماد هذا المنهج في البحث لدراسة الأمن الإنساني بتسليط الضوء على حالة الجزائر لما تتمتع به من خصوصية تجعلها تجمع تقريبا في ذاتها المكونات الرئيسية للوضعيات العربية المختلفة،كذلك إستعملته لمعرفة الظروف التي عاشها الفرد الجزائري قبل وبعد التعددية كحالة عربية فريدة من نوعها خاضت التجربة الديمقراطية ،لكن لم تكلل هذه التجربة بالنجاح وهو ما إنعكس على مفهوم الأمن بكل أبعاده، وأيضا نظرا لمكانتها الإقليمية والدولية .
- **تحليل المضمون:** يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الحاضر. استخدامه في الدراسة يكون لتحليل مضامين تقارير التنمية الإنسانية من خلال مؤشرات كل قطاع في الجزائر(سكن ،صحة، شغل، بيئة،غذاء...الخ).

8-هيكل الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين بالمحتوى التالي:

في **الفصل الأول** ستتطرق الدراسة إلى الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الإنساني من خلال إعطاء تعريف لغوي واصطلاحي للأمن و إبراز الجانب النظري للأمن الضيق والتقليدي الذي يحكمه الطابع

العسكري بالاعتماد على تصور كل من النظرية الواقعية والليبرالية ،وبعدها إبراز التطور الحاصل في مفهوم الأمن من خلال التركيز على المفهوم الحديث والموسع الأمن والذي تبناه تصور كل من النظرية النقدية ومدرسة كوبنهاجن والنظرية البنائية،وبعدها تم تقديم قراءة مفاهمية للأمن الإنساني من خلال التركيز على المفهوم والجذور والأبعاد.

في **الفصل الثاني** تناولت فيه الدراسة واقع الأمن الإنساني في الجزائر من خلال التركيز على الوضع السياسي الأمني والوضع الاقتصادي والاجتماعي في فترة التسعينات، وبعدها تم التطرق إلى إستراتيجيات تحقيق الأمن الإنساني في الجزائر من خلال التركيز أبعاد الأمن الإنساني في الإستراتيجيات والسياسات المنتهجة لتعزيز هذا المفهوم في الجزائر ،كما تم التطرق لتهديدات الأمن الإنساني في الجزائر والمتمثلة في التهديدات التماثلية واللاتماثلية بإبراز أكثر التهديدات خطورة وتأثيرا على أمن الفرد الجزائري.

-صعوبات الدراسة:

واجهتني مجموعة من الصعوبات أثناء الشروع في عملية البحث التي صعّبت إلى حد ما في إعداد هذه الدراسة، و التي تمثلت أساسا في قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع وخصوصا في المكتبة الجزائرية خاصة منها الكتب، وعموما فإن الصعوبات المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية متعددة و مختلفة لكنها لا تشكل عقبة أمام الباحث، بالعكس من ذلك فقد تكون دافعا و حافزا يزيد في إصرار الباحث عن المضي نحو الوصول إلى الأهداف المسطرة، و النتائج المرجوة، و ذلك من خلال تحديد إشكالية واضحة المعالم بقصد إتمام الدراسة بشكل جدّي و فّعال.

وتنتهي الدراسة بالخاتمة التي تتضمن تلخيص أبرز الاستنتاجات التي خلصت إلها الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الإنساني

إن الأمن مطلب إنساني دعت الضرورة لتوافره بالنسبة للإنسان منذ أن أوجده الله فوق الأرض فقد عرفته البشرية منذ القدم وبصور مختلفة من حيث صياغاتها حسب دواعيه وحسب المدركات الإنسانية التي شهدت تطوراً عبر اختلاف المستويات التنظيمية من تجمعات وقرى وصولاً إلى الدولة القومية. وإذا كانت ظاهرة الأمن وجدت منذ القدم، فإنها مع ذلك تعتبر ظاهرة حديثة العهد في عالم السياسية.

والظاهرة الأمنية تخضع كغيرها من الظواهر لقانون التطور و التغير و التأثير المتبادل مع غيرها من الظواهر، تبعا للمستجدات التي تطرأ على الساحة العالمية و الإقليمية والوطنية، فرغم كل ما كتب حول المسألة الأمنية، إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يثير اهتمام كل المنشغلين بالمسائل الأمنية والإستراتيجية، وبالرغم من أن هته الأخيرة قد حققت الإجماع على ضرورة العمل لوضع مقاربات واضحة حول سبل تمكين الدولة من تحقيق الأمن و الاستقرار في عالم يتميز بالفوضوية و التحول المستمرين، فالأمر مختلف بشأن المرجعية التي تتخذها لرسم السياسات الأمنية الناجعة، فالحاصل هو ذلك الإجماع حول أهمية المسألة الأمنية و ضرورة الإهتمام بها إلا أن الخلاف ما يزال قائما حول وحدة التحليل التي تنطلق منها المقاربات الأمنية، فهل سيكون الإعتماد على الدولة، أم على الأفراد المكونين لها.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن حسب المقاربات النظرية في العلاقات الدولية

أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة، بدءا بتلك الدراسات والأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة، والتي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي للأمن، الذي يرتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي، فقد ظلت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد في الدراسات الأمنية حسب هذا المنظور، والموضوع الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية، والاهتمام بالقدرات العسكرية من أجل التصدي للتهديدات الخارجية، لذلك حاول التقليديون مثلا (الواقعيون، والواقعيون الجدد، والليبراليون) الحفاظ على المفهوم التقليدي والضيق للأمن فيما يتعلق بأمن الدولة.

وسيتمحور النقاش في هذا المبحث حول مفهوم الأمن من خلال التركيز على العناصر التالية:

- المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن .
- المطلب الثاني: المفهوم الحديث للأمن .

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن

قبل التعرض لمفهوم الأمن التقليدي لابد من التطرق لمعنى كلمة "الأمن" لغة وإصطلاحا:

أولا- التعريف اللغوي للأمن:

الأمن من الناحية اللغوية هو نقيض الخوف ويعني السلامة وهي مشتقة من الفعل "**أمن**"، "**أمنا**"، و"**أمانا**"، و"**أمنة**" أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال: أمن من الشر أي سلم منه، ويقال أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه وهنا تعني الإطمئنان بأن الشئ في حرز وحماية من الخطر[1] .

وورد لفظ الأمن في القرآن الكريم في نحو سبعة وعشرين موضعاً، وباشتقاقات متعددة، فورد على صيغة (المصدر) في أربعة مواضع، منها قوله تعالى: بعد بسم الله الرحمن الرحيم "**وإذ جعلنا البيت مثابة**

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**،(الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2012)،ص.18.

للناس وأمنا" (البقرة:125)[1] ، وجاء على صيغة اسم الفاعل، كـــ (صفة) في خمسة مواضع، منها قوله سبحانه :"**رب اجعل هذا بلدا آمنا**" (البقرة:126)[2]، وجاء (اسماً) في أربعة مواضع، منها قوله تعالى :"**وإذا جاءهم أمر من الأمن**" (النساء:83)[3]، وجاءت (فعلاً) في أربعة عشر موضعاً، منها قوله سبحانه :"**فإذا أمنتم**" (البقرة:196)[4] .

ولفظ (الأمن) جاء في القرآن الكريم على معان ثلاثة :

1- بمعنى الأمانة الذي هو ضد الخيانة، وعليه قوله سبحانه :"**فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته**"(البقرة:283)[5]، يعني: فليعطِ المؤتمن ما اؤتمن عليه من أمانة. ونحوه قوله سبحانه :"**ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك** "(آل عمران:75)[6]، أي: إن بعض أهل الكتاب فيهم أمانة، يؤدونها مهما كثرت .

2- بمعنى الأمن المقابل للخوف، ومنه قوله تعالى :"**الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن** "(الأنعام:82)[7]، والمعنى: أن الذين آمنوا بالله، ولم يشركوا به، آمنو من عذابه يوم القيامة، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. ونحو ذلك قوله سبحانه :"**ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا**" (آل عمران:154)[8]، يعني: أمناً، والأمن والأَمَنَة بمعنى واحد، أي: أنزل على المؤمنين أماناً بعد الخوف الذي حصل لهم من كثرة عدوهم وقلة عَددهم وعُددهم .

---

[1] **سورة البقرة**،الأية.125 .

[2] **سورة البقرة**،الأية.126.

[3] **سورة النساء** ،الأية.83 .

[4] **سورة البقرة**، الأية.196.

[5] **سورة البقرة**، الأية.283.

[6] **سورة أل عمران**،الأية.75.

[7] **سورة الأنعام**،الأية.82 .

[8] **سورة أل عمران** ،الأية.154.

3- بمعنى المكان الآمن، ومنه قوله سبحانه :"**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه**"(التوبة:6)[1]، أي: أبلغه موضع أمنه: وهو دار قومه، أو منـــزله الذي فيه أمنه. ونحو ذلك قوله تعالى :"**وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا** "(البقرة:125)[2]، أي: مكاناً آمناً للناس،أيضا نجد في محكم تنزيله سبحانه وتعالى "**وضرب الله مثلا قرية كانت ءامنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون**"(سورة النحل، الأية 112)[3]،وقوله جل جلاله:" **فليعبدوا ربّ هذا البيت الذّي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**" (سورة قريش ،الأية 3-4)[4]، فالمتأمل في هذه الأيات القرآنية الثلاثة، يجد أنها على صلة وثيقة فيما بينها، فكل لفظ منها يتضمن معنى اللفظ الآخر بنحو ما؛ فـــ (الإيمان) يفيد الطمأنينة والسكينة والأمان؛ و(الأمانة) تفيد التصديق بمن تأمنه على شيء، والاطمئنان له؛ و(الأمن) يفيد أن تصدِّق بمن يؤمِّنك على نفسك وأهلك، وتؤمنه في كل ما تملك.

واشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة "الإيمان"، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وعليه فقد أمن الله تعالى للإنسان نعمتي الغذاء والأمن، وبذلك فالخوف بهذا المعنى يعني التهديد الشامل سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي[5]، وأيضا فالأمن يقصد به :"صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد" [6].

---

[1] **سورة التوبة** ،الأية.6 .

[2] **سورة البقرة**،الأية .125

[3] **سورة النحل**، الآية. 112.

[4] **سورة قريش**،الآية. 3،4.

[5] عادل زقاع، "إعادة صيغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، متحصل عليه من:(25-01-2015،الساعة11:03) **http//www.adalzeggagh.geocities.com**

[6] إنعام عبد الكريم أبو مور،"مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة،2013)،ص.24.

والأمن في اللغة الفرنسية Sécurité وتعني وضعية لا تطرح أي خطر ومخاطرة جسدية أو حادث أو سرقة أو تدمير، هذه البنية تمثل أمن شامل[1].

أمّا كلمة الأمن في اللغة الانجليزية Security فتعني:"الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر"[2].

ويرى الأصفهاني أن أصل الأمن هو طمأنينة النفس وزوال الخوف فالأمن بهذا المعنى مرتبط بالإنسان، وعليه فالحديث عن الأمن يعني الحديث عن الحياة نفسها والأمن هو الحاجة الأولى والمطلب الدائم للإنسان[3].

ثانيا-التعريف الإصطلاحي للأمن:

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، واجمع الباحثون في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على انه مفهوم غامض ومعقد فهو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع[4].

وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

وبذلك يعرف "ميكائيل ديلون" Michael Dillon "الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكنه يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن قد أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللأمن، وهو ما عبر عنه "ديلون" بـــ: in

---

[1] محمد أبو علي، **المسهل البسيط "قاموس فرنسي-عربي"**،(القاهرة: دار البرهان،2005)،ص.267.

[2] Dictionnaire **Elkenz "anglais-arabe"**,(Alger, Editions Achache,2003),page,148.

[3] عادل زقاع ،**مرجع سابق.**

[4] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد19، (2008)،ص.9.

security"[1]، وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد والتقليل من آثاره وذلك عبر عديد الوسائل هذه لذا عرف الأمن على أنه وسيلة.

وقد عرفه "هنري كيسنجر" على أنه " تصرفات يسعى المجتمع بواسطتها إلى حفظ حقه في البقاء"، وعرفه "أرنولد وولفر" بأنه "غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أما في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"[2].

وهنا ينظر "كيسنجر" للأمن على انه الحق في البقاء، أما "ولفر" فأعتبر أن الأمن هو غياب التهديد وغياب الخوف ضد القيم المكتسبة.

ويعرف "باري بوزان" Barry Buzan الأمن أنه: "العمل و السعي للتحرر من التهديد" ،وفي سياق النظام الدولي فهو: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، ونجد أن كل من "بوث" Both و "ويلر" Wheeler يؤكدان على أنه : (لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر)[3].

وبعد إيراد هذه التعريفات يمكن تعريف الأمن على:"**أنه عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر وانتهائه، فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها سواء أكان المجتمع متخلفا أو متقدما، كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة بينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين**

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005). ص. 14.

[2] عادل زقاع، **مرجع سابق**.

[3] لخميسي شيبي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة(1991–2008)"،**مذكرة ماجستير** ،(قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة،2009)،ص.9.

طبقات المجتمع وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعـــادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيمه من التهديدات".

ضف إلى ذلك نجد العديد من المقاربات التقليدية والحديثة قد تبنت مفهوم الأمن ومن بينها:

1- التصور الواقعي لمفهوم الأمن:

يرتبط مفهوم الأمن في التصور الواقعي بمفهوم "**الدولة** "التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي ، فمنذ معاهدة "**واستيفاليا**" التي عقدت سنة 1648 والتي اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في هذا النظام ،إذ كانت هي المعيار العالمي للشرعية السياسية ،وذلك في غياب سلطة عليا تقوم بتنظيم علاقات بعضها مع بعض ،وكأن ذلك يعني النظر إلى الأمن على أنه الإلتزام الأول لحكومات الدول، إذ تبنت هذه الأخيرة وجهة النظر القائلة أنه لا بديل للبحث عن حماية نفسها في عالم يمكن وصفه بأنه عالم الإعتماد على الذات[1]، ومفهوم الأمن حسب "المقاربة الكلاسيكية "يذهب بنا تجاه اللعبة الصفرية، التي تعني أن الدولة عندما ترفع أمنها فإن الدولة الأخرى ترى أن أمنها يضعف،أي أن أي ربح لطرف يعد خسارة للطرف الأخر، وفي هذا الصدد يقول "كينيث وولتز":"أن الدول تتنافس دائما على الثروات وتحقق الأمن، هذا التنافس الذي أدى غالبا إلى نزاعات، فلماذا سيختلف المستقبل عن الماضي"[2]، وبهذا فالمفهوم الضيق للأمن يتضمن الإجراءات الخاصة بحماية الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة بهم، إشباعا لرغباتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي تهدف إلى توفير الحماية للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين، والجانب الأخر لمفهوم التقليدي للأمن فيؤكد على الطابع العسكري والذي عادة ما يتبلور من خلال موازين القوى بين الدول لعدم حيازتها على أسباب القوة

[1] حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية –نموذج الجزائر–"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة ،2010،2011)،ص.17.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.17،18.

المتمثلة في قدراتها الأمنية التي توجد فيها، أما إذا اقترنت بصراعات حدودية ومنافسات إقليمية والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم فالأمن الخشن يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية[1]، ويهدف إذا المفهوم التقليدي للأمن المحصور في الأمن القومي و في القوة العسكرية الدفاع عن الوضع و الإبقاء على القوة في يد الدول الكبرى، وتدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي الراهن للاهتمام بشيء واحد ، و هو حماية الدولة دون النظر للدول الأخرى و الاهتمام بالنظام الدولي، ويعد أهم نقد وجه للواقعية التقليدية هو في عدم قدرتها أو تمكنها من تفسير الظروف الدولية الجديدة ، إذ تثاقلت الساحة العالمية بمجموعة من التهديدات التي تمس بأمن الدولة وتهدد استقرا رها ، دون أن تدرجها الواقعية ضمن قائمة التهديدات المحصورة فقط في المادية منها، أي في العسكرية[2].

وإن فوضوية النظام الدولي والريبة المؤدية إلى فقدان الثقة هما متأصلان في النظام الدولي بالإضافة إلى أن الرغبة في البقاء تبقى القوة الرئيسية المؤثرة في سلوك الدول، وعليه فهذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدولة في التصرف بعدوانية تجاه بعضها البعض، ولقد كان "جون هيرز " john herz أول من أوضح فكرة "المعضلة الأمنية" Security dilemma في خمسينيات القرن العشرين، فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها "كين بوث"ken booth و"ويلر "wheler،وهذا المفهوم يرتكز على فرضية أن الأمن حالة تنافس الدول على تحقيقه وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى ويتعين على الدول أن تعمل وفق مبدأ كل لنفسه لضمان بقائها، وتجدر الإشارة إلى أن

[1] نوري عزيزي، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2011،2012)،ص ص.47،48.

[2] فريدة حمو، "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، **مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2003،2004)،ص.9.

"الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة "تؤكد على أن معضلة الأمن تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول[1].

2- التصور الليبرالي لمفهوم الأمن:

تعتبر الليبرالية بشقيها(الكلاسيكية والليبرالية الجديدة) من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، والكاتبان الأكثر اقتباسا وذكرا في أدبياتها هما "روبرت كيوهان"و"جوزيف ناي"، وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين، تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، وتراجعها لصالح علاقات عبر قومية تشبه الشبكة العنكبوتية حيث أوجدت هذه التغييرات الهامة في العلاقات الدولية الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول[2].

وحدد الأستاذ "ارنست اوتو زمبيل" Ernet Otto-Czempienl نوعين أساسين للفكر الليبرالي وهما الليبرالية البنيوية و الليبرالية المؤسساتية

- **الليبرالية البنيوية:** إقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من "مايكل دويل" Michael Doyle و"بروس راست"Bruce Russet من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن إنتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية[3].

---

[1] سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية(دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية)"،**مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،،جامعة الجزائر-3-،2010)،ص-ص.68-70.

[2] جويدة حمزاوي، "التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط" ،**مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،(2010-2011)،ص ص.23،24.

[3] مبروك غضبان ، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، د ت)، ص335.

- **الليبرالية المؤسساتية:** لقد تحول الليبراليون في الثمانينات من القرن الماضي إلى الإهتمام بالمؤسسات الدولية لتضطلع بعدد من الوظائف التي لا تقوى الدولة على القيام بها، فالليبراليون الجدد يؤكدون على دور هذه المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار، فتسيير علاقات الإعتماد المتبادل يستوجب بناء مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة أو المنظمات الدولية، ويعتمد الليبراليون الجدد إلى تعريف لأمن من منطلقات أوسع مبتعدين عن القراءة الجغرافية العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدين أهمية الثروة والرفاهة والبيئة كما ركزوا على بناء مؤسسات وإيجاد أنظمة للبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية واعتقادهم بأن المؤسسات الدولية في مقدروها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثيرات الفوضى لا يعني أن المأسسة الدولية في إستطاعتها منع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب الغير متكافئة المنبثقة عن التعاون[1].

المطلب الثاني: المفهوم الحديث للأمن

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور مفاهيم أمنية جديدة مغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن التي حكمت العلاقات الدولية لفترة طويلة ،كما شهدت هذه الفترة جدلا أكاديميا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن ،وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري للأمن ،وقد إرتكز تعميق مفهوم الأمن إلى محاولة إضافة الأفراد، والإقليم والنظام الدولي كوحدات للتحليل بدلا من الدولة، أما توسيع مفهوم الأمن فقد إنصب على جعل مفهوم الأمن يتسع ليشمل قضايا الاقتصاد، والبيئة والمجتمع بحيث طرحت مفاهيم الأمن البيئي، والأمن الإجتماعي، والأمن الإقتصادي وفي هذا السياق حاولت العديد من الدراسات والتصورات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة الإبتعاد عن كافة العناصر التي تتعلق بالأمور العسكرية للبحث في مجموعة جديدة من القضايا التي تؤثر على أمن الأفراد والدول ،كما حاولت

[1] سليم قسوم ، **مرجع سابق**، ص-ص.94-96.

تلك الدراسات إعادة تقييم افتراضات الواقعيين والواقعيين الجدد التي سيطرت عليها الجدل حول مفهوم الأمن القومي خلال فترة الحرب الباردة[1]. ومن بينها:

أولا– التصور النقدي لمفهوم الأمن:

نتجت هذه النظرية عن أعمال مدرسة فرانكفورت، وإسهاماتها في مجال السياسة الدولية يعود إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين ,ويعتبر" روبرت كوكس" Cox Rober "أكثر من إرتبط اسمه بهذه النظرية، ومن أهم مفكري هذا التيار نجد" تيودور أدورنو"Theodore Adorn ،"ماركيز هاربيرت " Marcuse Herbert ،"يورغن هابرماس". والأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة (كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات ، الهجرة، الأمراض..) وتعتبر النظرية النقدية الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطارالدراسات النقدية[2].

و أهم النقاط التي ركزت عليها النظرية النقدية في دراستها للعلاقات الدولية ،الطبقات الاجتماعية الهيمنة المادية، التاريخية المادية الجدلية، أما العنصرين الأساسيين التي تميزت بهما النظرية النقدية هما:

-**الأمن:** فهي في هذا الجانب ترى أن امن الإنسان أولى من أمن الدولة ومن خلا ذلك فإن أي سياسية أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الإفراد.

-**الإنعتاق:** هو التحرر من سيطرة الإنسان الأخر[3].

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني" المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1،2009)، ص–ص.12–14.

[2] إنعام عبد الكريم أبو مور،**مرجع سابق**،ص–ص.116–120.

[3] خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" ،**مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر–3–،2010،2011)،ص.27.

وبما أن النظرية النقدية تسعى إلى تحقيق أمن الفرد، فإنها ترى أنه من الضروري "أمننة" Sécuriser كل عنصر من شأنه توفير الإنعتاق والتحرر للفرد، ومن هنا يصبح مفهوم" الأمن الشامل" Global Securityمركزيا، إذ يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان، لذا يعتبر مفهوم" الإنعتاق"Emancipation كتحرير للإنسان وهنا نجد " كين بوث"Ken Booth يرى أن الأمن يعني " الإنعتاق" والذي يقصد به إنعتاق الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بينها الحرب، الفقر، الاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير أي النظر إلى الحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية وانعدام مرافق الصحة ، كتهديد أمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي وبمعنى آخر الظروف السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية والتي بإمكانها تهديد بقاء الدول ، إلى جانب تهديد بقاء الأفراد من خلال النزاعات التي تثيرها، مما يستدعي ضرورة العمل الجماعي العالمي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات، فالنقديون يسعون إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم وتنمية المؤسسات وتقوية المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية ، للتمكن من القضاء على التهديدات التي تمس بالأمن السياسي المجتمعي والإنساني[1].

ثانيا- تصور مدرسة كوبنهاجن لمفهوم لأمن :

لقد مثلت أبحاث مدرسة كوبنهاجن المتعلقة بالأمن واحدة من أهم التطورات في الدراسات الأمنية المعاصرة، فبالإضافة إلى مفهوم الأمن الموسع الذي صاغه "باري بوزان"B.Buzan ونظريته عن مجمعات الأمن الإقليمية، فقد تعزز برنامج البحث داخل هذا الاتجاه بموضوعين صنعا الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية خصوصا النقدية منها، ويتعلق الأمر بكل من مفهوم الأمن المجتمعي ونظرية

[1] أحمد إيدابير،"التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-،2011،2012)،ص.72.

الأمننة[1]، ومن بين أشهر مفكريها نجد "باري بوزان" B.Buzan ، "أوول وايفر"Ole Weaver،"جاب دويلد" Jaab Dewild، فبالنسبة "لوا يفر" فإن جملة المظاهر كالعولمة والمخاطر العابرة للحدود وتحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية والهجرة والاجتياح الثقافي مظاهر مهددة للمجتمع أكثر من الدولة، فهته الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هته الظواهر المتقاطعة، ومنه فإن الخوف المرتبط بانعدام الأمن هو الذي يشغل الأفراد أكثر[2].

ومنه فالدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم "ثنائي" للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية ، فالبقاء بالنسبة لأية دولة يختصر في حمايتها لسيادتها ، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس ، ومنه ازدواجية أمن الدولة و الأمن المجتمعي بذلك[3]، وترى مدرسة "كوبنهاجن" أن أحد أكبر مصادر اللأمن المجتمعي، يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية فعندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي، تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية، بحيث هذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى، السبب في حدوث هذه المعضلة، يعود إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة، يمكن أن يكون كبيرا جدا بحيث ينتج سلوكا شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة، فعندما تحس مجموعة ما باللأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى مايسميه "B.Buzan" بالمأزق الأمني المجتمعي، قد يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي المرتبط بقدرة المجموعة على الإستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس، بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة، وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية ، أو المخصصات الحكومية) ، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود

[1] سليم قسوم، **مرجع سابق**،ص.118.

[2] خالد بشكيط، **مرجع سابق**،ص.25.

[3] أحمد إيدابير، **مرجع سابق**،ص.80.

عبر التصفية الإثنية والعرقية، وتعتبر نظرية الأمننة "إضفاء الطابع الأمني"Securitization أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة "كوبنهاجن" في الدراسات الأمنية وظهرت النظرية لأول مرة في أعمال "أوول وايفر" الذي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني بقوله "يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك"، وتشير فكرة الأمننة إلى البناء الاستطرادي للتهديد، كما يمكن أن تعرف على أنها "المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة،وهكذا تصبح قضية ما تهديدا أمنيا متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني، على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي[1].

ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أُمننت من طرف فاعل ما"حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل (عبر الخطاب)، وكان له القبول الواسع لدى الجمهور، ويرتبط هذا القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة، التي تتضمن شكل فعل الخطاب موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد بالإضافة إلى شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي، يعني القول على حد تعبير "باري بوزان "وآخرون إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى لأننا لن نكون موجودين، أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة [2].

وإن كان نزع الطابع الأمني يمثّل حلا للمشكل حسب بوزان فهذا لا ينفي أنّ الأمننة لا تقدم لنا بدائل بخصوص ما يجب أن يحظى بالعلاج الأمنيّ من عدمه، وتواجه الأمننة مشكلاتٍ أخرى أيضًا حيث أنّ الخطابات بالأساس معنويّةٌ ولا يوجد ضمان لنجاحها، ما الذي يضمن أنّ المخاطب "أ" أو المستمع (المتلقي)

[1] **المرجع نفسه**، ص- ص.82-84.

[2] سليم قسوم ،**مرجع سابق**،ص.121.

"ب" يحملان القاعدة المعنوية نفسها لتفسير "ج" (موضوع الخطاب) كمسألةٍ أمنيّةٍ هذا يفترض وجود سلطةٍ قويةٍ جدا لـــ "أ" على "ب"، ثمّ إنّ هناك بعض المسائل لا تحتاج إلى إهالة طابع أمنيّ عليها حتّى نلفت الانتباه إلى أنّها مشكلةٌ أمنيّة أو تهديدٌ، وأحسن مثال على هذا هو التهديدات الطبيعيّة التي تنجرّ عن الكوارث، فإعصارٌ أو زلزالٌ يجب التعامل معه بطريقةٍ أمنيةٍ ووفق إجراءاتٍ خاصّةٍ وطارئةٍ دون اللجوء إلى عملية شرعنه لهذه الإجراءات، لأنّ زلزالاً أو إعصارًا مثلاً هما في حدّ ذاتهما مشكلان أمنيان[1].

ثالثا– التصور البنائي للمفهوم الأمن:

تزامن ظهور هذه النظرية مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة أمام فشل العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره[2]، وارتبط كثيرا التصور البنائي بإسهامات" ألكسندر واندت" Alexander Wendt الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو أكثر من عبر عن المضامين النظرية البنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 م "الفوضى هي ما تصنعه الدول:التفسير الإجتماعي لسياسة القوة "، وقبل واندت تجلت المعالم البنائية في كتابات" نيكولاس أونوف Nicolas Oneuf "في نهاية عام1989 [3]، كما حاولت البنائية إيجاد حل لإشكالية علاقة الفاعل بالبنية أو الموضوع، فعلى عكس النظريات التفسيرية، ترى النظرية البنائية أن للبنية أربع خصائص، فهي حقيقة لتواجدها ضمن زمن تاريخي، إجتماعية، تذاتانية بالإضافة للنظر إليها على أنها مسار أو عملية أكثر منها سبب، فا لبنى الدولية كالفوضى مثلا ليس لها وجود أو أثار بمعزل عن الأفكار المتبناة من طرف الفواعل الإجتماعية، لذا فالبنية ليست سببا كما هي عند "والتز" ولكنها مسار أو عملية مفتوحة لبناء معنى مشترك

[1] حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2010،2011)،ص.38.

[2] إنعام عبد الكريم أبو مور،**مرجع سابق**،ص.126.

[3] خالد معمري، **مرجع سابق**، ص ص. 114، 115.

وعليه يحاول البنائيون ربط البنى والفاعلين و إدراكاتهم للواقع في علاقة جدلية عكس النظريات الواقعية التي تفضل بينهما وتمنح أهمية لأحدهما على الأخر، فالبنائيون لا يعتقدون بوجود واقع إجتماعي خارجي موضوعي معطى بعينه، لأن الواقع الاجتماعي عندهم ليس وحدة مادية أو طبيعية أو شئ مادي خارج الوعي الإنساني ويرى "واندت" أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيز على الفواعل(الدول)، بنفس نمط تركيزها الحالي على البنى لأنهما عنصران متلازمان أو وجهان لعملة واحدة[1]، و من أهم ما جاءت به هذه النظرية وأضافت جديد للبناء الإبيستيمولوجي هو الجمع بين الجانب الصلب والجانب اللين من الظاهرة، أي بالجمع بين القوة والثقافة، وبين الهوية والمصلحة فحسب البنائية لم تعد النظرة التقليدية الصلبة للظاهرة تسيطر، فلا وجود لمفهوم القوة بعيدا عن تأثيرات العامل الثقافي كما لا يمكن تجاهل الصراع بين المصلحة والهوية في تحديد إدراكات وتصورات الدولة ومواقفه، ويرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات إجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول، إذن فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول وهذه المقاربة حلت محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية[2].

إن الإسهام البنائي جاء بالأساس لإقامة الجسر الرابط بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية(جسر الهوة) فهي لم تنف كل المنطلقات المعرفية للعقلانيين كما فعل النقديون والما بعد الحداثيون بل انطلقت من بعضها لتصل إلى نتائج مغايرة، كما أنها في مقابل ذلك تأسست على خلفية النقد العميق للبناء النظري التقليدي، إذ لم تكتف بالتشكيك في المسلمات المعرفية لهذا البناء، حيث يرى "وأندت" على سبيل المثال أن خطأ العقلانيين يكمن في مبالغتهم التفكير بأن الهويات والمصالح قائمة قبل التفاعل وهو بناءا على ذلك يرفض ما يسمى بالمعضلة الأمنية التلقائية للدول التي تصور الدولة في وضع مماثل للأفر

[1] سليم قسوم ، **مرجع سابق**، ص ص.131،132.

[2] إنعام عبد الكريم أبو مور، **مرجع سابق**،ص.132.

لأن ذلك يفترض مسبقا أن الدول قد حصلت على مصالح أنانية، وهويات قبل عمليات تفاعلها، وعمومًا فإن رؤية البنائيين للدراسات الأمنية أنها منظومة تفاعلية اجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي[1].

الجدول رقم (01):جدول يلخص التمايزات بين أهم المقاربات التفسيرية للأمن

نوع الأمن مؤشر المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية والنيواقعية)	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبن هاجن)	الأمن الإنساني
الأمن لمن؟	**الدول**	**المجموعات والأقليات**	**الأفراد**
القيم المهددة	**الوحدة الترابية، الإستقلال**	**الهوية المجموعاتية**	**السلامة، الرفاهية، الحرية**
الأمن في مواجهة أية مخاطر	**المأزق الأمني**	**المأزق المجتمعي**	**عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد**
مصادر التهديد	**الدول الأخرى**	**السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)**	
وسائل تحقيق الأمن	**- إستخدام القوة العسكرية بشكل منفرد - التسلح وتوازن القوى (الواقعية) تدخل القوة العظمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول - توظيف القوة**	**- تنسيق إستخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف - العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية - التنمية الإقتصادية المتساندة لتحقيق**	**- إستخدام القوة بشكل جماعي - الضوابط المؤسساتية والدمقرطة - التنمية الإقتصادية المتساندة**

[1] خالد معمري، **مرجع سابق**،ص.121.

	الإقتصادية (النيواقعية)	**سلام متساند**	
دور الطرف الثالث	**التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية**	**التدخل لأغراض إنسانية(الإعتبارات الأخلاقية والإنسانية)**	
قيود تدخل الطرف الثالث	**طبيعة وواقع التحالفات الدولية**	**السيادة، مصالح الدول الكبرى(سوء إستخدام التدخل الإنساني)غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل**	

المصدر: نبيل بويبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة،2009)، ص.54.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم الأمن عرف تطورات موازية لتطور نشاطات الدول وتشابكها وتعقيدها لينتقل من المضمون العسكري الضيق إلى مضمون أشمل يخص الحياة اليومية للمواطنين هذا التطور الذي جعل من مفهوم الأمن مفهوماً صعب الضبط وفي غاية من التعقيد أدى إلى تطوير الدراسات الأمنية، ورفض حتمية الصراع الذي يعتبر مجرد انحراف في السلوك يمكن الوقاية منه أو علاجه بطرق كثيرة، وأدخلت طرق تحليل أخرى من مجالات مختلفة مثل علم السلوك والسيكولوجية، وعلم الاجتماع والبيولوجيا وهذا الانفتاح في الدراسات الأمنية خلق تنوع غير مسبوق في نظريات الأمن وطرق معالجة مشاكله. وعليه يمكن القول أن الأمن يعني امتلاك الدول قدرة الحفاظ على كيانها من أي تهديد داخلي أو خارجي، إذ لا تعني القدرة توفر القوة فقط .بل تتعد ذلك بالتركيز على القضايا غير العسكرية للأمن الوطني خلافاً للتفسير التقليدي للأمن، والذي يرمي بكل ثقله للاعتماد على القدرات العسكرية.

المبحث الثاني: الأمن الإنساني (المفهوم-الجذور-الأبعاد)

يعد مفهوم الأمن الإنساني من بين المفاهيم التي صاحبت التحولات التي حدثت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والتي دفعت بالعديد من المفكرين إلى صياغة رؤى جديدة لتمكين العالم من تحقيق فعلي وفعال للسلم والأمن الدوليين ورغم انتشار هذا المفهوم واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة، وتبنيه من طرف بعض الدول كمبدأ لسياستها الخارجية، إلا أنه بقي مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع يخص بالدرجة الأولى تعريفه، فلا يوجد تعريف واحد و محدد للأمن الإنساني على الرغم من الاستثمارات المتزايدة في البحث حيث لا يوجد إجماع حقيقي حول مفهوم الأمن الإنساني[1].

[1] حليمة حقاني، "دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني"، **مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-،2011-2012)،ص.43.

المطلب الأول: التصور المفاهيمي للأمن الإنساني والمفاهيم ذات الصلة:

أولا- تعريف الأمن الإنساني

1- تعريف الأمن الإنساني حسب بعض المفكرين وصانعو القرارات:

أ- تعاريف الأمن الإنساني حسب المفكرين الأكاديميين:

- "**تاكور واكوورثي**" Thakur et Axworthy: "الأمن الإنساني عبارة عن رؤية حقيقية للعالم ،والتي وضعت الفرد في مركز النقاش بدلا من وضع كيان مجرد كالدولة"[1].

- "**بيتر ويلكن وكارولين توماس**"Caroline Thomas et Peter Wilkin: حيث يعرفان الأمن الإنساني أنَّه يصف الحالة التي تتم فيها تلبية الحاجات المادية الأساسية، والتي يمكن أن تتحقق فيها الكرامة الإنسانية بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع بشكل كلي لا يتجزأ، دون أن يتم تطبيق ذلك لصالح فئة دون الأخرى[2].

- "**دافيد بالدوين**" David Baldwin: حيث يعرف "بالدوين" الأمن الإنساني بأنه عدم وجود خطر على القيم المكتسبة، حيث وضع مجموعة من الأسئلة و في المقابل أجوبة لهذه الأسئلة المهمة لتوضيح مفهوم الأمن الإنساني و هي كالتالي:

- **أمن من ؟ :** يمكن أن يكون فردا، أسرة، مجتمع، دولة، نظام دولي، أو الإنسانية ككل - .

- **من أجل أية قيم؟** : يتعلق بقيم الأمان و غياب التهديد و الخوف.

-**أي قدر من الخوف ؟:** لا نستطيع تحقيق أمن مطلق أو كامل، لذا يجب الأخذ في الاعتبار ندرة الموارد، و تغيير الظروف، و القيم النسبية، و لذلك يجب تحديد درجة معينة من الأمن المراد تحقيقها.

---

[1] أسماء درغوم، "البعد البيئي في الأمن الإنساني"، **مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2008-2009)،ص ص.31،32.

[2] خولة محي الدين يوسف، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، المجلد 28،العدد02،جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية،(2012)،ص.528.

-**أمن من أية تهديدات ؟** : تشمل تهديدات عسكرية، دولية، إيديولوجية و كذلك التهديدات الطبيعية مثل البراكين و الأعاصير و غيرها.

- **أمن بأية وسيلة ؟ :** سواء أكانت و سائل عسكرية و لكن هذه الأخيرة غير قادرة على التعامل مع التهديدات الموجودة مثل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل الفقر و البطالة و الأمية و الأزمات المالية مثلا أو حتى الكوارث الطبيعية.

-**أمن بأي ثمن ؟ :** إن تحقيق الأمن لشيء معين أو شخص ما يتطلب جهود و تكاليف مختلفة و من جانب آخر تتطلب موارد مخصصة تتلاءم مع طبيعة الهدف الأمني المرجو الوصول إليه.

- **في أية فترة زمنية؟** :هناك بعض المشاكل الأمنية التي تتطلب حلول فوري وقصيرة المدى و هناك مشاكل أمنية أخرى يمكن تمديد المدة الزمنية لإيجاد حل لها أي طويلة المدى حيث أن بعض القضايا الأمنية تحتاج إلى التضحية من أجل أن يكون لها مستقبل أفضل .

- **ما مدى أهمية الأمن كقيمة مقارنة بقيم فردية مهمة أخرى ؟:** إن الخصوصية الثقافية لكل بلد والتفاوت الفكر و العقائدي للأفراد هذا ما يجعل التعامل مع الظاهرة الأمنية تختلف فكريا

- "**أمارتياسن**" Amartya sen : طرح المفكر الاقتصادي الهندي "أمارتياسن" فكرته حول الأمن الإنساني في الندوة الدولية حول الأمن الإنساني المنعقد بطوكيو 28 جويلية 2000 و قد سمى مداخلته بـــ: لماذا الأمن الإنساني ؟ ما هو الأمن الإنساني؟ و لماذا هو مهم؟ حيث لخص" أمارتياسن" أساسيات الأمن الإنساني في" البقاء على قيد الحياة، والحياة الطويلة و كرامة الإنسان" كما أثر "أمارتياسن" الانتباه لمشاكل الصحة العالمية خاصة في البلدان النامية، والآثار السلبية لهذه الأخيرة على النمو و الأمن الإنساني.[1]

[1] حليمة حقاني، **مرجع سابق**،ص.54.

مثل انتشار أمراض الإيدز وأنواع جديدة من الملاريا، و كذلك الحروب الأهلية و جرائم للمدنيين في المناطق التي تعاني من صراعات و نزاعات مختلفة[1].

ب- تعاريف الأمن الإنساني حسب صانعو القرارات:

- "**كوفي عنان**" Kofi Annan: يرتكز تعريف كوفي عنان لمفهوم الأمن الإنساني على شقين هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ويمثل الأخير البعد الاقتصادي و الاجتماعي لمفهوم الأمن الإنساني ممثلا في الحماية من الفقر والحرمان الاقتصادي وحق الأفراد في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الآمنة والدائمة أما التحرر من الخوف فيمثل البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني ممثلا بالأساس في حماية الأفراد في أوقات الحروب والنزاعات[2] .

- **محبوب الحق** Mahbub Ulhaq : يعتبر محبوب الحق أن الأمن الإنساني هو ثورة سياسية معاصرة على الأمن التقليدي، فنظرة "محبوب الحق" حول الأمن الإنساني بشرت بجيل جديد من التفكير في الدراسات الأمنية من خلال تجاوز الانشغال التقليدي من الدفاع العسكري لصالح الدولة و الإقليم و توجيه الاهتمام في المقابل بصورة أكثر على أمن الناس أو الأفراد و تحويل كذلك الاهتمام الدولي من السلاح إلى الأمن من خلال التنمية الإنسانية المستدامة من خلال السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع و المرض و القمع أي الحماية من اضطرابات مفاجئة و مؤلمة في أنماط الحياة اليومية[3]،ويرى "محبوب الحق" أن الأمن الإنساني لديه القدرة على أن يكون أساسا لنظام عالمي إنساني جديد ويتحقق ذلك عبر عدة خطوات من خلال البحث عن مفهوم جديد للتنمية والانتقال من

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.55.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني "المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ،مرجع سابق**،ص.39.

[3] حليمة حقاني، **مرجع سابق**، ص ص.65،66.

أمن الأسلحة إلى الأمن الإنساني وتمويل الأجندة الإجتماعية لكل العالم، وكذا تكوين شراكة جديدة بين الشمال والجنوب، وبلورة إطار جديد للحكمانية العالمية والتحرك في إتجاه مجتمع مدني عالمي[1].

- "**بيار بيتقرو**"Pierre Pettigrew: يرى "بيار بيتقرو" من جهته أن الأمن الإنساني يعد أولوية للسياسة الخارجية الكندية، ويعرفه على انه يتمثل في" الحقوق الإنسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة" [2] .

نجد في التعريف ثلاثة أبعاد للأمن الإنساني : البعد الاقتصادي، والبعد الإنساني و البيئي، للفرد إذا حرية التمتع بحقوقه كونه إنسان، والتمتع بمستوى معيشي واقتصادي يضمن له التمتع بتلك الحقوق في ظل بيئة نظيفة وآمنة لا تعرف تدهور يشكل خطر على بقائه مستقبلا.

2- تعريف الأمن الإنساني حسب التقارير الدولية الرسمية:

أ- **اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية:** برئاسة" فيلي براند" Willy Brandt وتشكلت عام 1977 بناءا على اقتراح السيد "روبرت مكنمارا"، رئيس البنك الدولي الأسبق، وقد ركزت اللجنة بالأساس في أعمالها على قضايا الشمال والجنوب والفجوات بينهما وقد أصدرت اللجنة تقريرين، الأول هو تقرير الشمال- الجنوب برنامج للبقاء وذلك في عام 1980، أكدت اللجنة من خلاله على أن المشاكل التى تواجهها البشرية لم تعد مقتصرة على المشاكل التقليدية (السلم والحرب)، إذ يوجد أنماط من المشاكل أكثر خطورة من جوع، وفجوات متزايدة بين الفقراء والأغنياء وبين الشمال والجنوب، أما التقرير الثاني فهو تقرير بعنوان الأزمات المشتركة :تعاون الشمال الجنوب للتعافي العالمي وذلك فى عام 1983 وقد ركز التقرير بالأساس على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني وذلك من خلال مناقشة بعض

[1] عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2009 -2010)، ص.45.

[2] فريدة حموم، **مرجع سابق**،ص.45.

القضايا المهمة في هذا الصدد ومنها تحقيق الأمن الغذائي والزراعي وتوفير الطاقة الآمنة وإصلاح نظام المساعدات الدولية[1].

ب- الأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة 1994 "

كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 الدور الأكبر في الترويج لمفهوم الأمن الإنساني الذي تبنّته عديد دول العالم، فقد عرّف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية، فالأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة والمرض والقهر السياسي واحتمالات الانقطاع المفاجئ والضار لحاجات الإنسان اليومية، فالأمن الإنساني حسب البرنامج الأممي يرتكز على التحرر من الخوف والتحرر من العوز والذي هو أفضل طريق لمعالجة مشكلة انعدام الأمن العالمي[2].

وحدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة ,وهي أسهل من التدخل اللاحق.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان[3].

ج-الأمن الإنساني حسب تعريف لجنة الأمن الإنساني :(CHS)

أوضحت اللجنة في التقرير الذي قدمه كل من "صاداكو أوغاتا "Sadako ogata و "أمارتياسن" Amartyasen إلى الأمين العام للأمم المتحدة السابق" كوفي عنان "عمل الجنة والذي سمي بـــ " أمن

---

[1] خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد 13،(جويلية 2006)،ص ص.11،12.

[2] رشيد ساعد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2011-2012)،ص.118.

[3] إنعام عبد الكريم أبو مور،**مرجع سابق**، ص. 50.

الإنسان الآن "حيث شمل هذا التقرير ثمانية أجزاء كاملة و قد ركزت اللجنة في الجزء الأول المعنون ب أمن الإنسان الآن على تحديد مفهوم للأمن الإنساني ودعت اللجنة إلى بناء إستجابة جماعية و متكاملة من المجتمعات و الدول في جميع أنحاء العالم لحماية الإنسان الفرد حيث اتفقت اللجنة على إيجاد تعريف للأمن الإنساني باعتباره "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان و تحقيق الإنسان لذاته ، تلك الحريات تمثل جوهر الحياة، حماية الناس من التهديدات و الأوضاع الحرجة (القاسية) و المتفشية (الواسعة النطاق) ، حيث ربط تقرير لجنة الأمن الإنساني بالصراعات العنيفة مثل الحروب وكذلك يتعلق أمن الإنسان بالحرمان من الفقر و التلوث و اعتلال الصحة والظلم الاقتصادي، و ركز كذلك على كيفية معالجة هذه التهديدات من خلال المساعي الدولتية و الدولية و من خلال بناء تحليلي يجمع بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان و التنمية و الديمقراطية و الحكم الراشد[1].

د- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي1999: وقد حدد التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" التحديات التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة على الرغم مما تقدمه من إمكانيات في مختلف المجالات، نذكر من هذه التحديات ما يلي:

-غياب الأمان الوظيفي وعدم إستقرار الدخل.

- غياب الأمان الصحي: حيث بلغ عدد المصابين بفيروس "الإيدز" سنة 1998، في مختلف أنحاء العالم حوالي33 مليون شخص.

- غياب الأمان الثقافي: الذي ينجر عن التدفقات الثقافية والامتزاج غير المتكافئ للثقافات، مما يؤدي إلى تهديد القيم المحلية في الدول الفقيرة.

- غياب الأمان البيئي: تحت تأثر مخلفات الصناعات الحديثة.

[1] **المرجع نفسه** ،ص ص.52،53.

– غياب الأمان الشخصي: الذي يعد أهم عناصر الأمن الإنساني، والذي يواجه أشكالا متعددة من التهديدات، وبشكل مستمر منها تهديدات من الدولة كقمع حرية التعبير، الإعتقال ...الخ، تهديدات من الجماعات كالتوترات العرقية والإثنية وتهديدات موجهة ضد المرأة[1].

هـ– اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول في 2001: عرّفت الأمن الإنساني على أنه يعني "أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم و استحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية"، فالأمن لم يعدّ في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول(للغذاء وللعمل)، وفي الأمن الإيكولوجي ليس الأمن إذا أمنا جسمانيا فقط، بل هو أخلاقي أيضا، يتمثل في تأمين حرية المعتقد للفرد وحرية ممارسة تقاليده بصفته عضو في جماعة وفي مجتمع، ولابد على الجميع سواء كانوا أفرادًا مثله أو مؤسسات، ضمان ممارسته الحرة لحقوقه الأساسية وضمان مستوى معيشي ملائم بواسطة التنمية المستدامة الإنسانية[2].

ومن خلال ما سبق نجد أن الأمن الإنساني **هو "عبارة عن رؤية شاملة للأمن ،يركز على أمن الفرد بدلا من أمن الدولة من خلال تحرير الفرد من الخوف والحاجة وكذا المحافظة على كرامته بصيانة حقوقه الإنسانية الأساسية، فله الحق أن يعيش في مأمن من الخوف والجوع والمرض والموت من خلال التمتع بنوعية حياة مقبولة، وضمان الأداء للحقوق الإنسانية الأساسية، فهو إذا مفهوم يضع الإنسان في قلب السياسات الأمنية وليس التهديد، كمالا يحصره في نطاق الدولة ويستوجب هذا المفهوم التعاون وليس التصادم بين مختلف الفواعل على الساحة العالمية وعليه فإن الأمن الإنساني يجمع بين البعدين المحلي والعالمي، وبذلك فهو ينطوي على مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.**

[1] حكيمة علالي، **مرجع سابق**،ص.48.

[2] فريدة حموم، **مرجع سابق**،ص.46.

ثانيا- المفاهيم ذات الصلة بالأمن الإنساني

إن المفاهيم الآن أصبحت أداة من أدوات القوى الكبرى لتحقيق أهدافها فطرح المفاهيم ليست عملية عشوائية بل تخضع لبعض الضوابط، والتي من أهمها أنه عادة ما تكون هناك قوى دولية تدفع بالمفهوم الجديد بما يحقق مصالحها الذاتية بالإضافة إلى وجود تداخل بين الأمن الإنساني وبعض المفاهيم منها التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، و في هذا المطلب سوف يتم إبراز نقاط التوافق والتباين الموجودة بينها وبين الأمن الإنساني :

1- مفهوم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المستدامة:

وتعني التنمية الإنسانية المستدامة التوسيع في الخيارات الممنوحة للفرد الإنساني والذي تضعه في قلب التنمية كهدف لها، ويصبح بذلك النمو الاقتصادي وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق اختياراته، وليس هدف التنمية في حد ذاتها ، فتركز التنمية على إحداث التوازن ليس فقط بين الطبيعة والتنمية الاقتصادية بل تدمج معها خيارات وحاجيات الإنسان[1].

ويمكن إبراز بعض نقاط الاختلاف بين المفهومين فيما يلي:

- التنمية الإنسانية تتسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات وفي الأوضاع التي تكتنفها الأخطار ينبغي أن يتمتع الناس بحد أدنى من الأمن لحماية أرواحهم بحيث يشكل ذلك نقطة الانطلاق نحو الأحسن.
- أما الأمن الإنساني فيركز كأولوية على الحقوق والقدرات والإجراءات الوقائية الضرورية في الأخطار الجسيمة رغم هته النقاط التمييزية فإن المفهومين لا يتناقضان بل يكمل أحدهما الأخر ويلتقيان ويتداخلان على خط يمتد من اليأس البشري إلى التطلعات البشرية[2]، وفق ما يوضحه الشكل التالي:

[1] **المرجع نفسه** ،ص.116.

[2] خالد بشكيط، **مرجع سابق**،ص.39.

الشكل رقم (01) : الإلتقاء بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية- الحدود ونقاط التداخل

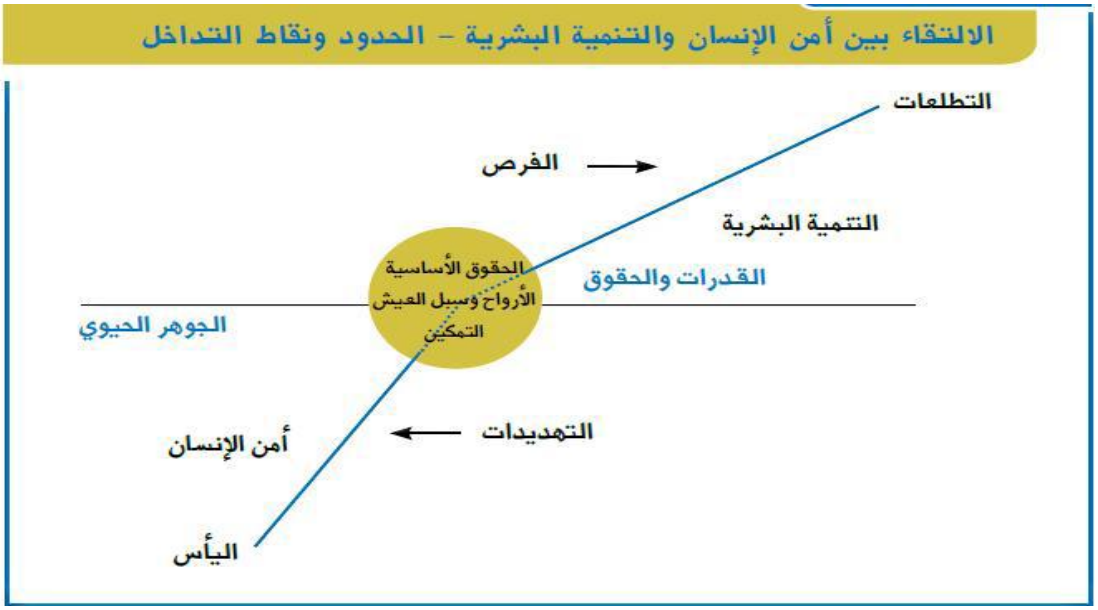

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، بيروت، طبع شركة كركي للنشر،. 2009 ص22

ويمكن تلخيص أهمية الأمن الإنساني وعلاقته في تفعيل التنمية الإنسانية في:

- **سياسيا:** تتمثل القضية الرئيسية في إقامة نظام سياسي ديمقراطي جديد يمنع القوى الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المتنافسة من التسبب في ردود أفعال يحتمل أن تكون مزعزعة للإستقرار والقدرة المؤسسية للدولة في إحتواء الأزمات .

- **إجتماعيا:** إقامة نظم للحماية الإجتماعية وإستراتيجيات أخرى للتأقلم بحيث يتسنى تلبية احتياجات الناس الأساسية وسبل عيشهم ، وإعادة إنشاء رأس مال الإجتماعي.

- **اقتصاديا:** إقامة نظام إقتصادي منصف وعادل يشمل الجميع لتحقيق الإستقرار السياسي والاجتماعي مع توسيع نطاق الفرص المتاحة للناس[1].

[1] ليلى لعجال، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الإقتصادية ،كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2010،2009)،ص.100.

وانطلاقا من تعريفات الأمن الإنساني والتي تعنى بالأساس بتحرر الأفراد من كل ما يهدد أمنهم وحريتهم وكرامتهم كما يعد ركيزة أساسية للتنمية البشرية ولا يناقضها بل يكملان بعضهما البعض في مسعى لتحقيق أكبر قدر من الحاجات الإنسانية في أقل وقت وأقل تكلفة، مع مراعاة منطق يحقق تنمية إنسانية مستدامة وضامنة لأمن الإنسان.

2- الأمن الإنساني ومفهوم حقوق الإنسان:

وتعرف الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها "تلك الحقوق التي تنتسب للطبيعة الإنسانية بحيث لا يستطيع الفرد العيش بدونها كإنسان"[1]. ونجد أن مفهوم الأمن الإنساني يتقاطع مع المفاهيم السائدة في منظومة حقوق الإنسان، ويتقارب معها من نواحٍ متعددة، خاصةً بعد توسع المفاهيم، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى الاختلاف بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وطبيعة العلاقة بينهما في ظل إقرار وجود مثل هذا الاختلاف، وقد رأى فريقٌ من الفقه أن الأمن الإنساني يعد جزءاً من حقوق الإنسان في حين يرى جانب آخر أنه على العكس من ذلك حقوق الإنسان هي جزء من الأمن الإنساني، ويذهب فريق ثالث إلى أن مفهوم الأمن الإنساني هو وسيلة توفيقية بين حقوق الإنسان ومفاهيم أخرى في نطاق القانون الدولي، لكن من جهة أخرى يرى جانب آخر من الفقه أن حقوق الإنسان هي جزء من الأمن الإنساني، فحقوق الإنسان هي مجموعة مصالح يحميها القانون في حين أن الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني يتضمن توفير ظروف آمنة أو شعور آمن، وهو يتضمن ما هو أوسع من تلك المصالح التي يحميها القانون كالحماية من المخاطر الناجمة عن عمل الطبيعة وحماية ضحايا هذه الكوارث على سبيل المثال[2].

إذن هناك تناسب قوي بين المفهومين قد يصل إلى حد التماهي، فالأمن الإنساني شرط لإرساء حقوق الإنسان كما أن تحقيق بعض جوانب الأمن الإنساني هو غاية من غايات حقوق الإنسان.

---

[1] خالد بشكيط، **مرجع سابق**، ص.41.

[2] خولة محي الدين يوسف، **مرجع سابق**، ص.539.

3-الأمن الإنساني ومفهوم التدخل الدولي الإنساني

عند الحديث عن مفهوم التدخل الإنساني لابد من القول أن هذا المفهوم ظهر كأحد القيود التي تحد من حقوق الدول في ممارسة سيادتها وفقا لما حدده لها القانون الدولي من حقوق وواجبات دولية، فالتدخل هو تعرض دولة ما إلى لسيادة دولة أخرى من دون سند قانوني ، لذا فسيكون الهدف منه فرض سياسة معينة أو إجبار دولة على إتباع أمر معين من صميم شؤونها الخاصة[1].

ويعتبر "جوزيف ناي" Joseph Nay التدخل بمعناه الواسع انه يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما التدخل بمعناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"[2].

والتدخل الإنساني هو عمل إرادي و منظم تقوم به وحدة سياسية (دولة، مجموعة، دول منظمة) بوسائل الإكراه و الضغط التي تشمل جميع الأشكال السياسي، الاقتصادي، الدبلوماسي العسكري، بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة والمنظمة لحقوق الإنسان الأساسية في دولة معينة، في حالة عدم قدرة تلك الدولة على حماية مواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك ، أو في حالة قيام تلك الدولة في حد ذاتها بمعاملتهم بقسوة و اضطهاد معاملة تتنافى مع المبادئ والقوانين الإنسانية[3]، واختلف الفقه الدولي حول مفهوم التدخل الدولي الإنساني بين من يعتبره ذلك التدخل الذي يتم عن طريق القوة المسلحة بتفويض من مجلس الأمن، ومن يرى بأنه يمكن أن يتم عن طريق إستخدام القوة العسكرية أو عن طريق وسائل أخرى مثل الضغط

---

[1] عثمان عادل حمزة، **الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية**،(بغداد: مركز لدراسات الدولية)، ص.5.

[2] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية –دراسة في المفهوم والظاهرة–،**أطروحة دكتوراه** ،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010،2011)، ص.83.

[3] عبد السلام قريقة، "التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا(دراسة حالة دارفور)"**دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09،(جوان ،2013)، ص.51.

السياسي والضغط الإقتصادي والدبلوماسي فإنه يتفق على أن الغرض منه إنساني وهو حماية حقوق الإنسان والأقليات[1].

والعلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التدخل الإنساني ينظر له من زاويتين، تتمثل الأولى في أنه يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني في سياق كونه جزءا من منظومة المفاهيم الغربية ومن بينها مفهوم التدخل الإنساني، التي أصبحت تستخدم كأدوات للتفاوض والسيطرة على الدول النامية، أما الأمر الثاني الذي يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد ،فيتمثل في طرح التدخل الدولي الإنساني كإحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني، إذ تبنت بعض الدول مفهوم التدخل الدولي الإنساني كإحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني في المناطق التي تعاني من أزمات وصراعات، وهو ما يتطلب تفسيرا لهذا الأمر في ضوء دوافع تلك الدول[2].

أما الاختلاف بين التدخل الإنساني والأمن الإنساني كون الأول يكون في حالة انتهاك الفادح للحقوق البشرية بشكل تعسفي أي انه يكون كحل أخير بعد حدوث الخطر، أما الأمن الإنساني فهو اشمل يحاول عدم الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من خلال ضمان كل احتياجات البشر لتحقيق السلم العالمي،كما أن التدخل الإنساني قد يكون غطاء ووسيلة للتدخل في شؤون الدول[3].

ومن هنا نخلص إلى أن مفهوم التدخل الإنساني هو آلية لضمان احترام حقوق الإنسان مع وجود تحفظ على ذلك فالتدخل الإنساني أضحى أمرا واقعا اليوم. حتى و إن كان المفهوم حديثا، فإن فهم حقيقته في واقع العلاقات الدولية اليوم، يحتم علينا البحث في أهدافه الخفية.

---

[1] خالد حساني، "مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 05،العدد01،(2012)، ص.13.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني "المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مرجع سابق**، ص ص.69،70.

[3] محمد المهدي شنين، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني"، متحصل عليه من: (25-01-2015،الساعة11:10) **http//www.bohothe.blgspot.com./2011/07blog-post-8892.html**

المطلب الثاني: جذور مفهوم الأمن الإنساني

يرجع تاريخ مفهوم الأمن الإنساني إلى القرن الثامن عشر وإلى اهتمامات المفكرين بحماية الأفرد وقد إنطلقت أولى المبادرات الفلسفية المتصلة بالموضوع مع "مونتاسكيو " Montesquieu الذي ركز على الحرية وحقوق الأشخاص أكثر من أمن الدولة ، في ما أثار "أدم سميث Adam Smith" الأمن وحماية الأفراد من الاعتداءات العنيفة والمفاجئة التي تهدد سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم، ومع تقرير برنامج التنمية سنة 1994م للأمم المتحدة ظهر المفهوم الرسمي الإلزامي "يجب التحول الآني من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني"[1].

وبروز مفهوم الأمن الإنساني في مجال الدراسات الأكاديمية في فترة ما بعد الحرب الباردة جاء لتجاوز التركيز على الأطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن الأفراد للتركيز على الإصلاح المؤسسي، وفي واقع الأمر إن بروز المفهوم لم يأت كنتيجة إلى ميل الدول إلى عدم الاكتراث بالأطر القانونية فحسب، بل إن بروز المفهوم جاء أيضا كنتيجة لبعض التحولات التي شهدها المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة و التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وكان من أبرز تلك التطورات[2]. نجد:

أولا- التحولات على مستوى البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة

ويتعلق الأمر هنا بالمحاولات النقدية من اجل كسر احتكار مفهوم الأمن في إطاره التقليدي وهذا أدى إلى بروز الدراسات الأمنية النقدية وهنا يمكن الحديث عن نقطتين أساسيتين الأولى تتعلق بأمن الأفراد في المرحلة الجديدة حيث يعني الأمن تحرير الأفراد من أية قيود سواء هيكلية تتعلق هيكل وطبيعة النظام السائد أو قيودا أخرى نابعة من مؤسسات محلية أو دولية أما النقطة الثانية فهي تتعلق بما صاحب البيئة الأمنية

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011)، ص ص.66، 67.

[2] خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الواحد والعشرون"، متحصل عليه من (25-01-2015، الساعة11:30) http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630

الجديدة من تغيرات حيث انتقل الصراع من صراعات بين دول إلى صراعات داخل الدول أداتها الأولى هي الفرد[1].

ثانيا- التغير فى طبيعة الصراعات:

صاحب نهاية الحرب الباردة تغير في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم، إذ أصبحت الصراعات تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول، أي السمة الأساسية للصراعات هي أنها أصبحت تدور داخل حدود الدولة القومية[2].

ثالثا- صعوبة ضبط المفاهيم

يمكن الحديث عن بعض المصطلحات التي يتم استخدامها كمفاهيم يستدل بها عن الأمن الإنساني ولكنها عبارة عن لوائح قانونية كحقوق الإنسان والتي تركز على وضع مجموعة من القواعد الكفيلة بحماية حقوق الفرد وعدم انتهاكها إلا انه يوجد فرق بين مصطلح حقوق الإنسان ومفهوم الأمن الإنساني إذ يتجاوز هذا الأخير مجموعة القواعد الموضوعة لحماية الفرد [3]، والكفيلة بالتعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني إلى التركيز على سبل تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها[4].

رابعا- العولمة

وعلى الرغم من أن مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخيًا فإن بروز المفهوم مؤخرًا ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائرنا مشتركة، وذلك نظرًا لما تقوم عليه عملية العولمة من فتح للحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على

---

[1] بلال قريب، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات-،**مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010،2011)، ص.40.

[2] خديجة عرفة ،"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الواحد والعشرون"، **مرجع سابق**.

[3] بلال قريب، **مرجع سابق**، ص.40.

[4] خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، **مرجع سابق**، ص.16.

قضايا البيئة، والاستقرار السياسي، ففي تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني أكد التقرير على أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرًا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشرى في القرن الحادي والعشرين،وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[1].

المطلب الثالث: *أبعـــاد الأمـــن الإنســـاني*

ينظر تقرير التنمية البشرية لعام 1994م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمفهوم الأمن الإنساني على أساس أنه حق الإنسان في التمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز وركز التقرير على اعتبار أن حالة الأمن الإنساني هي محصلة لسبعة أبعاد للأمن هي[2]:

أولا – الأمن الشخصي

يهتم الأمن الإنساني بالفرد بغض النظر عن جنسيته أو لغته أو أي تمييز آخر فلكل فرد الحق في الحياة الكريمة و الصحة الجيدة و العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للخطر التي تجعلهم يعيشون حالة المرض و الموت، من حق الفرد كذلك أن يعيش في بيئة آمنة بحيث لا يخضع للإكراه أو العنف أيا كان نوعه أو مصدره سواء كان من طرف جماعات إرهابية أو إجرامية أو من قبل السلطات بالإضافة إلى العيش في محيط خال من المخدرات و الجرائم و الإرهاب الذي يهدد تواجده الشخصي و النفسي، و يتطلب الأمن الشخصي الأمان من مختلف التهديدات وأشكال العنف و من مختلف العوامل التي تكون سببا في تهديده من الجيش أو الشرطة بالتعذيب الجسدي أو من دول أخرى من خلال الحروب أو

[1] خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن ..الإنسان أولا، متحصل عليه من: (25-01-2015،الساعة11:33) http://www.islamonline.net

[2] إنعام عبد الكريم أبو مور،**مرجع سابق**، ص.64.

من التهديدات العابرة للحدود أو أعمال العنف في الشوارع مثل اختطاف الرهائن أو التهديدات التي تتعرض لها المرأة، وحتى التهديدات التي يتعرض لها التي يتعرض لها المرء في نفسه مثل الانتحار[1].

ثانيا- الأمن الاقتصادي

لكل واحد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي، كما له الحق في إجراءات توضع للتقليل من أخطار التوزيع غير العادل للموارد، ولتحسين النوعية المادية للحياة الاجتماعية، لضرورة ضمان كل ما يعد حيوي لبقاء الفرد، وأصبحت الأزمات الاقتصادية تهدد الكثيرين كالحديثة منها نتيجة تسارع دخول رؤوس الأموال، فالأزمات الاقتصادية خانقة فهي تؤدي إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية إضافة للأوضاع الاقتصادية، بمعنى أنها تنعكس بالسلب والإيجاب على المستهلك وعلى النمو الاقتصادي، وتؤدي هذه الأمور إلى خلق جو من الفوضى والفقر، أضف إلى ذلك اعتماد بعض الدول على عائدات تصدير منتوج واحد يشكل خطرا على تقدمها وأمنها فتقع في تبعية لهذه المادة، ويكمن الخطر في حالة انخفاض غير محسوب لسعرها مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الدول وتظهر الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية على تأثير العوامل الاقتصادية على الأمن الإنساني، لأن الأمن الاقتصادي يقصد منه التحرر من الفقر ومن الحاجة، فالفقر وانحطاط النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية هي كلها مؤشرات أو ظواهر للأمن الاقتصادي خاصة المديونية[2].

وعليه فالأمن الاقتصادي يفيد ضمان مستوى معيشي لائق يسمح للأفراد والعائلات بأداء دورهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكذا الثقافي[3] .

---

[1] حليمة حقاني ،**مرجع سابق**، ص ص.27،28.

[2] فريدة حموم، **مرجع سابق**،ص.65.

[3] محسن بن العجمي بن عيسى، **مرجع سابق**، ص.74.

ثالثا- الأمن الغذائي

عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه" ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن"[1]، فالأمن الغذائي يعني التحرر من الجوع، كما يعد ترجمة أساسية للحق الإنساني الأساسي في الغذاء وهو عنصر هام في نوعية الحياة ولوضعية التغذية والصحة، أما بالنسبة للبنك العالمي فهو يعرّف الأمن الغذائي على انه مدى تحصل كل فرد في كل وقت على غذاء يمكنه من التمتع بحماية صحية وإيجابية، فهو تعريف يربط بين توفر السلع وبين قدرة الحصول عليها إلا أن المقاربة الأكثر حداثة مرتبطة ببروز مصطلح" التنمية المستدامة "التي تحوي الجانبين، بخلق قدرات ذاتية من التطور المتحصل عليه في ميدان الصحة والعلم، وكذا توظيف الأفراد لهذه القدرات في شؤونهم وفي أهداف إنتاجية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية، ولا تكمن إشكالية الأمن الغذائي في وجود أو عدم وجود الغذاء ولكن في إمكانية الحصول عليه، فما فائدة وجوده في الأسواق إن لم يكن الفرد قادر على الحصول عليه، فالعلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي فإذا كان الفرد لا يتحصل على أجر مناسب، أو كان يعيش في ظل أزمة اقتصادية فهو معرض للمجاعة وسوء التغذية وهذا ما قد يشكل خطرا على التوازن الاجتماعي والاقتصادي، دافعا إلى العصيان والثوران، ووقوع البلاد في حالة من اللااستقرار، و تتمثل بذلك المؤثرات على الأمن الغذائي في الفقر والديناميكية السريعة وغير المنظمة للنمو الديمغرافي، الذي لا يتماشى مع مستوى التنمية، فضعف الإنتاج المرتبط بالفقر قد يكون مسؤولا على الأمن الغذائي، والذي يؤدي بدوره لحالة سوء التغذية وللإضطرابات الداخلية والنزاعات[2].

[1] عبد الحفيظ كينه، "مساهمات الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، **مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-،2012،2013)، ص.25.

[2] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص ص.66،67.

رابعا- الأمن الصحي

يعرف الأمن الصحي بأنه تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية منها ونجد أن محبوب الحق في هذا الجانب قد أكد في كل المواثيق الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لأنها تمس مباشرة حياة الفرد وبقائه، ففي تقريرها السنوي لمنظمة الصحة العالمية نجد أن حوالي عشرون مليون شخص يموتون جراء انتشار الأمراض المعدية والأوبئة فالإهمال الصحي أدى إلى موت الآلاف وبصورة أخطر الفئة المنتجة والمتمثلة في الشباب وخاصة في المناطق الفقيرة من العالم، ولقد أضحت العديد من الدول الإفريقية مهددة بفقدان أحد مكونات الدولة وهو العنصر السكاني نظرا لتهديد مرض السيدا[1].

خامسا- الأمن البيئي

كان ينظر إلى البيئة فيما مضى من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية ولكن أصبح ينظر إليها الآن من جوانبها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والثقافية، فإذا كانت الجوانب البيولوجية والفيزيائية تشكل الأساس الطبيعي للبيئة البشرية، فإن جوانبها الاجتماعية والثقافية هي التي تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات ووسائل فكرية وتكنولوجية لفهم الموارد الطبيعية واستخدامها[2]، ويعد الأمن البيئي شرط أساسي لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، لذا جرى ربط مصطلح الأمن بالتهديدات البيئية، فالأمن يعني التحرر والحماية من كل تهديد بالبقاء الإنساني لذلك لابد لمفهوم الأمن أن يحوي كل ما هو تهديد بيئي، و أصبح المشكل البيئي مشكلا أمنيا عالميا، لعدم إمكانية حصر تهديداتها في حدود معينة أو تركها للفقراء، فهي أخطار

[1] خالد بشكيط، **مرجع سابق**، ص.47.

[2] نور الدين أحمد قايد، "المؤشرات البيئية والإبداع التكنولوجي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة بسكرة،2000، ص.3.

كونية، فالتلوث يهدد حياة الملايين يوميا، ويعيق التمتع بماء نقي، وهواء نقي، وما يميز الماء انه ليس له بديل، وبتزايد عدد السكان نصيب كل واحد منا من الماء الصالح للشرب في تناقص[1].

كما تكمن أهمية الأمن البيئي في كونه عنصر من عناصر الأمن الإنساني الذي شهد تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين، ويعتبر التغير المناخي في هذا الجانب من أبرز المخاطر التي يواجهها المجتمع الدولي[2].

سادسا- الأمن المجتمعي

ويكون ذلك بتوفير الحياة الكريمة للمواطن من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على الجنس السن و الانتماء المستوى الاجتماعي و بهذا أمن الإنسان محوره كيف يعيش الفرد في المجتمع و كيف يمارس الخيارات الخاصة بيه في مأمن وسلام[3]، و يهدف هذا البعد إلى الحماية الإنسانية من مواجهة العديد من أشكال العنف المفاجئ والغير متوقع و حماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية التي تفرضها المجتمعات التسلطية و الاضطهاد ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري، ويعد الأمن الجماعي من جهته مهددا بواسطة النمو الديمغرافي السريع ، الهجرة، حركة اللاجئين، وفقدان الشعور بالانتماء فهو بذلك مهدد بالفقر الذي يدفع للهجرة، وبالتخلف الاقتصادي وبحالة الركود الاقتصادي والأمن الاجتماعي مهدد أيضا بدوره بإعادة إحياء التمييز وبظاهرة الإقصاء وبالأعمال الإرهابية التي تستهدف عرقلة الديمقراطيات والتحول والتغيير .فالهجرة تخلف جماعات إثنية، وعرقية، داخل المجتمعات المستقبلة[4].

---

[1] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص.69.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، **مرجع سابق**، ص.75.

[3] حليمة حقاني، **مرجع سابق**،ص.30

[4] فريدة حموم، **مرجع سابق**،ص.70.

سابعا- الأمن السياسي

يعتمد هذا المفهوم على الإحترام اللامشروط، في الممارسة الدولية لحق كل شعب في تحديد طرق وشكل تطوره بحرية تامة ودون أي تدخل خارجي، وبالتالي فإن المساس باستقلال الشعوب وخرق حقها في اختيار أسلوبها الخاص في التطور والعيش يعتبر مساس بأمنها السياسي باعتبار أن المساس باستقلال الشعوب وممارسة ضغوط خارجية عليها في إختيار طرق عيشها وأساليب تطورها كان دائما مصدر حذر وتخوف من العواقب الناجمة عنه من قبل هذه الدولة، لما يترتب عن هذا التصرف من أخطار محدقة بوجودها كدولة مستقلة، مما ينجم عنه نشوب نزاعات إقليمية بين الدول المتدخلة والدول التي مورس في حقها هذا التدخل[1].

كما يرتبط الأمن في هذا الجانب بالأفكار والآراء واحترام الحريات والحقوق الأساسية ،ويتطلب الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تفترض بدورها تواجد دولة قانون و نرى جل الدول أنها على نهج الديمقراطية إلا أن الإيقافات المتعسفة والمنع والزجر السياسي مازالت تسجل حضورها بقوة في عديد بلدان العالم النامي[2]، لذا فالحديث أصبح عن الديمقراطية وعن الحكم الراشد كسبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية، والتي تعد قاعدة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق، كالحق في الصحة، وفي التعبير عن الانتماء الثقافي والاثني، وهذا يندرج ضمن الأمن السياسي[3].

إذن فهذه الأبعاد الأمنية السبعة لا يمكن إقصاء واحدة منها، لأنها مجتمعة تضمن تحرر الإنسان من الخوف والحاجة، وبالتالي تضمن أمن الإنسان في شخصه وعقله، ودينه، ومجتمعه، ولكن هذه الحاجات لا

---

[1] حسن هاشمي، "دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عنابة،2006،2007)، ص.10.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، **مرجع سابق**، ص.75.

[3] فريدة حموم، **مرجع سابق**،ص.70.

يمكن للدولة أن توفرها لوحدها لذا عليها أن تتعاون مع غيرها لتضمنها للفرد،إلا أن الحديث يذهب لأبعد من ذلك للقول بأن الدولة ذاتها تهدد الفرد ولابد من التخلي عنها أولا.

من خلال الفصل الأول نجد أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم حديث في الدراسات الأمنية يتخذ الفرد الركيزة الأساسية ووحدة التحليل في السياسة الدولية، هذا المفهوم متعدد الأبعاد والمستويات كما أقرها تقرير التنمية البشرية لعام 1994م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن هذه الأبعاد الأمن الشخصي،الغذائي، الاقتصادي، الصحي..الخ، كل هذه الأبعاد تعتبر من الأسس والركائز الأساسية التي تكفل وجود الفرد وحمايته من كل التهديدات حمايته من الخوف ومن الحاجة، ويلاحظ أن كل التهديدات الجديدة تنبع أكثر من الأفراد (الإرهاب، الأوبئة ..) وهي ذات اعتماد متبادل وتداخل بحيث من الصعب الفصل بينهما، وبين مسبباتها، محدثة ضرورة التعاون على مختلف المستويات للحد من خطورتها على الجميع، وبذلك الأمن الإنساني يدرج ضرورة إقامة هندسة أمنية متناسقة ومتجانسة مدرجة لكل الفواعل دون استثناء، يعد الشيء الأساسي في هذا المفهوم أنه رغم كل ما ينص عليه فهو لا يقصي تماما الدولة معتبرا أن الأمن الإنساني نفسه يعد تكملة ضرورية لأمن الدولة وأن هذه الأخيرة لابد أن تعمل على تحقيق شروط الأمن الإنساني، لتصبح بذلك الدولة وسيلة لخدمة شعوبها وليست غاية في حد ذاتها، لأن وضيفتها الأولى هي ضمان الأمن للأفراد و ليس للإستبدادهم.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: واقع الأمن الإنساني في الجزائر

عند الحديث عن أمن الإنسان في البلدان العربية سوف يتبادر إلى الذهن سؤال حول ما إذا كانت هذه الدول داعمة لهذا الأمن أم لا؟

فخلال العقود الماضية حققت الدول العربية إنجازات هامة في مجالات الإنماء والاقتصاد والتطور الاجتماعي، لكنّ المجتمعات العربية ما زالت تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عميقة تهدد حاضر العرب ومستقبل أجيالهم القادمة، فمعدلات الأمية والفقر وتدنّي مستويات التعليم والبحث العلمي والتطور التقني في تزايد مقلق جداً، كما أنّ هياكل الإدارات خاصة الرسمية منها شبه مترهلة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وسريعة لتطوير مستوى الخدمات، التي تطال جميع المواطنين في مختلف جوانب حياتهم اليومية .يضاف إلى ذلك أنّ قضايا الحريات الشخصية والعامة، والخدمات الاجتماعية، وتوزيع الثروة، والعدالة في توزيع الضرائب وحسن جبايتها، والإنماء المتوازن، والمشاركة الديمقراطية والتخفيف من حدة الانقسامات الطبقية والعرقية والقبلية والطائفية والجهوية وغيرها، تثير قلقاً شديداً في العالم العربي[1] .

ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق في هذا الفصل لدراسة أوضاع الأمن الإنساني في دولة من الدول العربية كنموذج وهي الدولة الجزائرية وفيها سيتم الحديث عن أهم الإستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لتحقيق وتعزيز هذا المفهوم وكذا التحديات التي تعرقل من سير هذه الإسترتيجات.

ولدراسة الحالة الجزائرية مكانة متميزة في هذا البحث لثلاثة أسباب:

[1] عبد الله التركماني، "التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي"، ورقة قُدمت في إطار الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية، جمعية الدراسات الدولية ،تونس،(من 4 إلى 22 سبتمبر 2006).

– ما تتمتع به الحالة الجزائرية من خصوصية تجعلها تجمع تقريبا في ذاتها المكونات الرئيسية للوضعيات العربية المختلفة، فهي من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط الذي يشكل الربح الناجم عن هذا التصدير أهم مورد من مواردها الاقتصادية، وهي تمثل من هذه الناحية مثالا للدول الريعية.

– الأسباب التي تعطي لدراسة المثال الجزائري أهمية حاسمة في فهم ما يجري في البلدان العربية على صعيد التحولات السياسية، هو ما تميزت به الجزائر من تجربة استثنائية في ما ينبغي أن نسميه مرحلة الانتقال، من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي بعد تفجير الأزمة.

– ودراسة التجربة الجزائرية بقدر ما تظهر لنا عمق التحديات التي يواجهها التحول الاجتماعي في البلدان العربية، تساعدنا ربما أكثر من دراسة أي تجربة عربية أخرى على معرفة العوامل التي أدت إلى أزمة النظام المجتمعي الذي قام بعد الاستقلال.

المبحث الأول: أوضاع الأمن الإنساني في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على الأوضاع التي شهدها النظام السياسي الجزائري في تسعينيات القرن الماضي من خلال عرض الأوضاع السياسية و الأمنية وكذلك الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والأمنية

تندرج الأوضاع السياسية والأمنية فما يلي:

أولا- الأوضاع السياسية

لقد شكل عقد التسعينات من عمر الجزائر وضعا لم تعرفه منذ إستقلالها، حيث بدأت الفترة الدموية بأزمة سياسية تلت توقيف المسار الانتخابي وسرعان ما تحولت إلى أزمة هددت الجميع الحكام والمحكومين، وحاولت السلطة مواجهة هذا التدهور الأمني بالمراوحة بين الحل الأمني والسياسي، وتخلل الفترة صعود وهبوط لمستوى العنف، وكانت بداية المأساة الوطنية بالإنقلاب على نتائج تشريعات جانفي 1992، حل الحزب الفائز فيها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وإعتقال أعضائه والمتعاطفين معه، وسنت مجموعة من القوانين الإستثنائية وفرض تعتيم إعلامي سمح بالقيام "بحرب مغلقة "بعيدة عن الأضواء ،كما تشكلت عدة جماعات إسلامية مسلحة معارضة للنظام ،لكن كان لابد من أكثر من سنة لتصبح هذه المعارضة المسلحة المتنافرة تهديدا حقيقيا لقوات الأمن ،في فترة الثلاث سنوات الأولى ، كان الأمر يتعلق باعتداءات معزولة واغتيالات فردية تستهدف أفراد قوات الأمن من طرف الجماعات المسلحة ، بداية من سنة 1995، إحتلت المجازر تدريجيا الساحة السياسية والإعلامية، وميدانيا، شهد النزاع تحولا لصالح الجيش الذي تمكن من السيطرة على الوضع ، لكن ما لوحظ هو أنه كلما كانت الجماعات المسلحة في حالة ضعف، كلما ازدادت درجة العنف[1].

[1] عبد النور منصوري ، **مرجع سابق**، ص.97.

ثانيا- الأوضاع الأمنية

تطورت الأزمة الأمنية في الجزائر حيث تشكلت عدة جماعات معارضة اختارت المواجهة المسلحة كرد فعل على توقيف المسار الانتخابي، حيث وجهت اعتداءاتها إلى قوات الأمن وكانت تفضل أعوان الشرطة في الأحياء الشعبية لاسترجاع أسلحتهم التي تفتقر إليها هذه الجماعات، حيث عرفت سنة1992 عشرات الإغتيالات التي تستهدف قوات الأمن، كما استهدفت البنوك ومقرات الشرطة والدرك ،وحتى الموظفين المدنين، في مارس 1993 قدمت منظمة العفو الدولية حصيلة السنة الماضية 1992 منذ إعلان حالة الطوارئ أكثر من 270 عنصرا من قوات الأمن تم إغتيالهم وعشرين مدنيا من قبل القوات المسلحة، التي كانت تنشط في المدن والمناطق الريفية ،في نفس الوقت فقدت الجماعات المسلحة أكثر من 300 من عناصرها في مواجهتها مع قوات الأمن، مهنيو الإعلام كانوا من المستهدفين، فقد سقط منهم اكثر من 100 فيما بين سنتي 1993-1996، مع أن كل الفئات المهنية الأخرى نالت نصيبها من الإغتيالات كالمعلمين والفنانون، النقابيون، أعضاء مختلف الأحزاب، رجال الدين من المسلمين والمسيحيين، كما سجلت الفترة أيضا مقتل عدد غير معروف من المدنيين غير المعنيين بالمواجهات، فإلى جانب الاغتيالات اعتمدت الجماعات المسلحة التفجير في الأماكن العامة، بداية من 1995لتصل أوجها سنة 1996، كان مئات الأشخاص ضحايا التفجيرات في الأسواق، الحافلات والقطارات ،أعاقت الوضعية الحياة اليومية للمواطنين فكيف يتنقلون وأي طريق يسلكون، فتعطلت الدراسة في بعض المدارس بسبب تعرضها للتفجير سنة 1997 وفي الوقت الذي استرجعت فيه القوى الجيش السيطرة، تزايدت المجازر وشكلت نوعا من الضغط ومنعت الجيش من الاستفادة من نتائج سياسته الأمنية المنتهجة منذ توقيف المسار الانتخابي[1].

[1] **المرجع نفسه** ،ص-ص.103،106.

كما عانى النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة من أزمة المشاركة التي تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، كما تمثلت في رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية، وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة منه إلى المشاركة لذلك جاءت أحداث أكتوبر 1988 تعبيرا عن أزمة مشاركة عميقة منذ فترة طويلة[1]، وأيضا من عانى من أزمة الشرعية حيث استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير، التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال، وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج[2].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الفرد الجزائري هو الأكثر تضررا من هذه الأزمة التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة بحيث أن أمنه الإنساني كان مهددا من جميع النواحي والأبعاد.

المطلب الثاني :الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية

تتمثل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية فما يلي:

أولا- الأوضاع الإجتماعية :

شهد المجتمع الجزائري في فترة التسعينيات العديد من التهديدات خاصة تلك المتعلقة بتحقيق الإندماج الإجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، بالرغم من أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الإستقلالو نجد أن بعض المحللين أرخو لأزمة الجزائر[3]، منذ إندلاع إنتفاضة أكتوبر 1988، فأحد مكونات الأزمة الجزائرية يرجع إلى تدهور الأوضاع الإجتماعية

---

[1] عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتغيير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي1989-2004"، **مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005)، ص. 69.

[2] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي -دراسة تطبيقية في الجزائر-**،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص.62.

[3] صالح زياني ،"تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ،**مجلة الفكر**،العدد05 ص.293.

بصورة كبيرة، الأمر الذي قد يكون أحد العوامل المشجعة على العنف ضد المجتمع وبروز التمرد الإجتماعي، هذه الأزمة يمكن ملاحظتها من خلال عدة مؤشرات أهمها البطالة والفقر، كما أن تدهور النشاط الإقتصادي الملاحظ في منتصف سنوات 1980 قد ظهر مباشرة من خلال الحد من قدرات خلق مناصب الشغل، حيث سجل منذ 1985 تخفيضا ملحوظا في وتيرة خلق مناصب الشغل وأن البطالة ما فتئت ترتفع[1]،أنظر الملحق رقم(01).

الجدول(02): نسبة البطالة لدى المتحصلين على الشهادات العليا

1990	1991	1992	1997
%8.4	%18.4	%20.5	%20.5

المصدر: المرجع نفسه، ص. 62.

من خلال هذان الجدول نلاحظ ان نسبة البطالة كانت مرتفعة، سوءا عند الأشخاص الحاصلين على شهادات عليا أو عند مختلف شرائح المجتمع الأخرى، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى1989 ،فالبطالة حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في1995.

- أكثر من % 28 من البطالين ينتمون إلى أسر لا تتوفر على شغل.
- 15 %من العدد الإجمالي للبطالين هم أرباب أسرة.
- 83,3 %من البطالين هم عزاب[2].

فعدم الشغل يشكل حواجز كبرى تحول دون إمكانية تكوين أسرة هذه البطالة جعلت من مستوى معيشة الأفراد ينخفض ليصل إلى حد الفقر، حيث أنجز البنك العالمي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات دراسة خصصت لبحث وتطوير مستويات معيشة الأسر الجزائرية، أوضحت الآثار الإجتماعية للأزمة

[1] منيرة بلعيد، "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992–2002" ،**مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2005)،ص.62.

[2] **المرجع نفسه**،ص.64.

الإقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ أكثر من عشرية، توصلت إلى نتيجة مفادها أن نسبة الفقر إرتفعت بشكل ملحوظ، وذلك ما بين سنوات 1988 و1995 وتعود الأسباب الرئيسية لهذا الإرتفاع في الفقر إلى غياب النمو الإقتصادي وما ينتج عنه من إنخفاض في خلق مناصب الشغل فالفقر في الجزائر مرتبط بالبطالة، فقد إنخفض المنتوج الوطني الخام حسب عدد السكان بنسبة 45% مابين سنتي 1987 و 1995كما إنخفض الإستهلاك الخاص حسب عدد السكان خلال نفس الفترة بمعدل 25 %سنويا بسبب إلغاء الدعم الغذائي الذي أدى إلى الحد من القدرة الشرائية للطبقات المحرومة بحوالي الخمس، فضمن إتفاق إجتماعي على ضرورة إحياء عناصر الهوية الوطنية وتنشيطها كرد على الإعتداء الثقافي، عملت الدولة على التوحيد اللغوي الذي يواجه وضعية تعدد لغوي، عربية، أمازيغية، دارجة، إضافة إلى الفرنسية ضمن ما أسمته بديمقراطية التعليم واللغة ومضامينها للمدرسة والجامعة الجزائرية، لما تمثلها كباقي المؤسسات الإجتماعية الأخرى عن الرموز التي تعبر عن الإيديولوجية السائدة في المجتمع وتعكس وضعه وتنجز الأهداف المحددة حسب الإمكانيات والمؤهلات المتوفرة بين أيديها، إلا أنها شهدت صراعا وجذبا كبيرين بين فئات ذات خلفيات وأهداف متباينة، فمنها من يدعو خاصة إلى إعادة الإعتبار للغة العربية داخل المدارس والإدارة الجزائرية الأمر الذي ترفضه جهات أخرى تنادي بإبقاء اللغة الفرنسية لغة رسمية، وذلك خدمة للفرنكوفونية على المدى الطويل، التي تعمل على أن تكون الفرنسية هي اللغة المشتركة الوحيدة .بين النخبة ،وضمن هذا الإطار ظهر صراع حول اللغة الأمازيغية الذي يضع مشكلة البربرية التي تمثل بعد من أبعاد الأزمة الثقافية في الجزائر، هذه الفئة– القليلة –من المجتمع تطالب بالإستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية الأمر الذي يمس بوحدة الجزائر وسيادتها[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص.67.

ثانيا- الأوضاع الإقتصادية:

عرف الإقتصاد الجزائري تحولات وإهتزازات عديدة، كان من أهم أسبابها الإنعراج الخطير الذي عرفه تاريخ الإقتصاد المعاصر للجزائر منذ سنوات التسعينيات، فالجزائر وعلى غرار دول عديدة ذات نظام إقتصادي مماثل، وجدت نفسها فجأة تتساءل حول مصير اقتصادها، وذلك بعد مرور عقود من الزمن من شبه استقرار ومسيرة هادئة نحو النموذج الاشتراكي للنمو، حيث أدرك الجزائريون أن الأزمة التي حلت باقتصادهم ليست مالية فحسب كما عرفت في السابق، كما أن من أسبابها فخ الديون الخارجية[1].أنظر ملحق رقم(02)

وفي الوقت الذي كانت توجد فيه سلسلة من الحواجز التي تعرقل مواصلة التراكم والنمو وإيجاد مناصب العمل، كان الإقتصاد يسير نحو تضخم فاحش وتوسع في الإختلالات المالية والإقتصادية الشاملتين صاحب كل هذا ظهور مشاكل وتحولات سياسية تتعلق بالثقافة والهوية وكذا ظهور إنشقاقات إجتماعية عنيفة ومع هذا كان من الضروري إتباع سلوك جديد بعيد عن المفاهيم التي كانت سائدة أنذك، وبعد فترة من التردد بدأت تتجلى في عام 1994 الطرق الكبرى للعلاج، كانت في البداية تتمحور حول التطهير وإعادة التوازنات المالية الشاملة، وتوفير الوسائل الكفيلة بإعادة بعث مشروع النمو الإقتصادي والإجتماعي فالسياسة الإقتصادية التي طبقت منذ 1994 تتعلق بسياسات ظرفية مضادة للدورية الإقتصادية، الهدف منها هو إنطلاق التسديد الفوري والتحضير لإرساء نظام إقتصادي جديد، فقد كانت معظم الإنشغالات تدور حول :كيف يمكن وضع حد للمسار التضخمي؟ كيف يمكن إعادة الإستقرار لميزان المدفوعات؟ كيف يمكن التحضير لشروط إنعاش إقتصادي دائم ومستقر والتكفل في نفس الوقت وبطريقة ناجعة بالضغوط الإجتماعية التي ستنسجم عن طريقة العلاج هذه،فبسبب نظام التسيير الإقتصادي المتبع آنذاك وغياب إدماج مستلزمات النجاعة، تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية والفلاحية الإشتراكية إذ أصبح عجز الإستغلال مزمنا والكشف البنكي

[1] عبد المجيد بوزيدي،(ترجمة جربيب أم الحسن)، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**،(الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 1999)، ص.12 .

دائم فأصبحت المؤسسة العمومية مدينة بصفة مستمرة وذلك بسبب تسيير متسامح للقروض من طرف البنوك وكذا بسبب وجود نظام جبائي غير ملائم، و وجود نظام أسعار إداري بدأت كل من الإختلالات الإقتصادية والمالية الشاملتين على المستويين الداخلي والدولي تظهر وتتكاثف شيئا فشيئا، فالأمر كان يتعلق بإختلالات هيكلية، وتوسعت إختلالات الإقتصاد الوطني وظهر الركود الإقتصادي، ولقد أدرك حينئذ المختصون أن أزمة الإقتصاد الوطني هي قبل كل شيء أزمة نظام حيث أصبحت أنماط التنظيم والضبط التي كانت سائدة إلى حد تلك الفترة غير ناجعة، وأنه لا يمكن القضاء على أزمة الفعالية الإقتصادية الوطنية إلا عن طريق تغيير النموذج الممركز والإداري لتسيير الإقتصاد[1].

وتوجد ثلاثة مؤشرات لحجم التضخم الإقتصادي الذي كان يلغم الإقتصاد الجزائري منذ نهاية عشرية الثمانينيات :

- وجود فائض40% في السيولة ويعود أسبابها لعجز نقدي للخزينة العامة بلغ في نهاية سنة 1999 حوالي 190 مليار دينار أو ما يعادل في تلك الفترة 9,5 مليار دولار أمريكي، وكذا عجز مالي للمؤسسات العمومية مغطى من طرف البنوك التجارية الفرعية بفضل إعادة تمويل من بنك الجزائر مقدر ب 126 مليار دينار جزائري 6 مليار دولار أمريكي، وتطور الأجور (33%) الذي لم يتلاءم مع تطور الإنتاجية، إذ أن حركية الأجور كانت دائما مرتبطة بتطور مستوى المعيشة بدلا من أن تكون مرتبطة بالإنتاجية.

- الطلب الداخلي متزايد، حيث كانت السوق الجزائرية قد توسعت بصفة ملحوظة تحت تأثير سياسة النمو التوسعي المنتهجة منذ النصف الثاني من عشرية التسعينيات فالعرض الداخلي بقي متقلصا، ففي عام 1991إرتفع مستوى الإنتاج الشامل للبلاد بنسبة8% فقط بالمقارنة مع المستوى المحقق في 1984 ، وتعود صلابة العرض هذه إلى سببين أولهما ظهور إنتاجية ضعيفة لعاملي رأس المال والعمل، وذلك في معظم قطاعات النشاط الإقتصادي، وأيضا أداة الإنتاج كانت دائما تخضع للضغط إذ أن إرتفاع مستوى الإنتاج لا

[1] **المرجع نفسه**، ص.16.

يمكن تحقيقه دون رفع مستوى الواردات، ولهذه الأسباب، ومدفوعة بتأزم الوضع أرسلت الحكومة الجزائرية في مارس 1994 رسالة إلى صندوق النقد الدولي تطلب فيها إعادة جدولة ديونها الخارجية التي أصبحت فوائدها تقدر بنسبة100% مع قبول التفاوض حول شروط وضع برنامج استقرار اقتصادي شامل في إطار اتفاق مع مؤسسة"بروتن وودس"[1].

وفي عام1994 إنطلق برنامج التطهير حيث كان الوضع الإقتصادي الوطني متدهورا إلى أبعد حد والمشاكل الرئيسية كانت ظاهرة في شكلها الحاد فعلى صعيد النمو الإقتصادي السنوي في الفترة المتراوحة ما بين 1990 و 1994 كان معدل النمو يقدر ب 1,6% بينما بلغت نسبة التضخم 29% في سن1994أما نسبة البطالة فإرتفعت عام 1994 إلى 27%،أما الديون العمومية فكانت تمثل 99% من المنتوج الداخلي الخام في عام 1993 ، والفقر الذي كان يخص 23.9% من المواطنين في 1988 أي 000 584 5 شخصا أصبح يخص 000 957 11 شخصا في الفترة المتراوحة ما بين 1994-1995 والديون الخارجية بلغت 26,4مليار دولار أمريكي عام1993[2].

وكلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية .وقد مس عملية التطهير 23 مؤسسة في نهاية 1996 ، مما ترتب عنها تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، ومنه على سبيل المثال فقد قطاع البناء 80.000 عامل،فالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يشير في تقريره لسنة 1998 ، أن النتائج المحققة في النشاط

[1] منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص.61.

[2] **المرجع نفسه**، ص.61.

الصناعي غير مستقرة، حيث لم يحقق أي نتيجة ايجابية بصورة عامة، كما تدل عليه معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا[1]، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(03): معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الصناعي	-1.5	5.8	-0.5	-8.6	-7.2

المصدر:المرجع نفسه، ص.13.

إن نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي قد حققت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن بدرجة نسبية، وأهملت بعض الجوانب الاجتماعية كالبطالة التي ارتفعت إلى28% في سنة1998نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخوصصة البعض منها.

كما أن تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع التدعيم سنة 1996 ، انعكس سلبا على مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين، نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة94 – 97 وساهم إلى حد ما في اتساع رقعة دائرة الفقر،وقد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في جويلية1999،أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي 6000 دج[2].

كما أدى إنخفاض أسعار البترول خلال سنة 1998م إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الإستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الإحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند إنخفاض الدينار، كما أدى هذا التراجع الكبير في أسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997م، ومن ثم إلى حدوث انخفاض كبير

[1] بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد08، (جانفي 2005)،ص.13.

[2] **المرجع نفسه**،ص.13.

في الإيرادات العامة يقدر بـــ 2.871 مليون دولار لتصل إلى 13.181 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997م. في المقابل بلغت النفقات 15.027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـــ 1.849 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـــ 3.89% وقد شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه سنة 1997م، ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ سنة 1995م رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10.9% خلال سنة 1998م، فانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، بحيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998م، مقارنة بسنة 1997م[1].

وقد سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998م مقارنة مع سنة 1997م، مثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية في سنة 1997م والبالغ 3,450 مليون دولار، إلى عجز في سنة 1998م بلغ 1,220 مليون دولار، ونفس الشيء بالنسبة لميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي، فالوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، حيث انخفضت خلال سنة 1998م بحوالي 15% ومن تم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى 2,9% مقابل 11,9بالمائة سنة 1997م ،كما انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك إثر سياسة خفض الإنتاج لإعادة توازن الأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة الأوبك، قد انخفض بنسبة 3,3% سنة 1998م لتصل إلى 818 ألف برميل يوميا، وبنسبة 11,4% أي 749,6 ألف برميل يوميا سنة 1999م، مقارنة مع سنة 1997م، وهذا بسبب منظمة الأوبك بشأن خفض سقف إنتاجها بـــ

[1] عبد الجليل علي عباس، "أثر تقلبات أسعار البترول على إقتصاد الجزائر"، متحصل عليه من:(18-04-2015،الساعة 14:02) http//www.bchaib.net/mas/

2600 برميل يوميا، وذلك لامتصاص الفائض الموجود في السوق، وإعادة توازن قوى العرض والطلب[1].

إذن فآثار الصدمة النفطية في نهاية الثمانينات كانت وخيمة على إقتصاد الجزائر التي انهار إقتصادها وأدخلها في دوامة من المشاكل الخارجية والداخلية وفي كل الأصعدة، فالصدمات النفطية كانت نتاجا للخطأ الذي وقعت فيه الجزائر بحكم عدم تعاملها مع ارتفاع أسعار البترول باعتباره وضعا مؤقتا وعابرا، كما أن عدم تبنيها لسياسة بترولية متوازنة أثبت مدى هشاشة إقتصادياتها وضرورة التوجه إلى تنويع الصادرات، وما يمكن استنتاجه هو أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة، ومادة أولية و طاقوية للصناعة بحيث لعب دورا هاما في الأمس القريب.

المطلب الثالث: الأوضاع الغذائية والصحية

تتضمن الأوضاع الغذائية والصحية فما يلي:

أولا- الوضع الغذائي:

على الرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات نجاح الزراعة، واعتمادها منذ استرجاع الاستقلال الوطني سياسات زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن السياسات الاقتصادية، والزراعية المطبقة لم تأت بثمارها المنتظرة، بل أسفرت على نتائج سلبية، أثرت على التنمية الزراعية، وأوقعت البلد في مشكلة غذائية حادة ،وتتركز هذه المشكلة أساسا في أن معظم السلع الغذائية الاستراتيجية (الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت، السكر..) تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الكلية، بفعل عدم مواكبة نمو الإنتاج الزراعي معدلات الطلب على الغذاء، ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء، وسوء التغذية بسبب الإصلاحات

[1] **المرجع نفسه.**

الإقتصادية، وزاد من حدة المشكلة الغذائية تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في أغلب جهات الوطن خلال التسعينيات الذي تسبب في هجرة الفلاحين وسكان القرى والأرياف نحو المدن، وتعود المشكلة الغذائية في الجزائر بدرجة أساسية إلى قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي، ومن ثم، فإن مسببات هذه المشكلة ترجع إلى المعوقات التي يواجهها الإنتاج الزراعي، وكذلك إلى الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الغذائي، وفي الحقيقة هناك عدة أسباب أو معوقات اعترضت طريق الإنتاج الزراعي، منها ما هو تنظيمي، ومنها ما هو طبيعي، ومنها ما هو تكنولوجي[1].

كما أن الوضعية الديمغرافية لعبت دورا أساسيا في زيادة حجم الطلب حيث ارتفع عدد السكان من 21.863مليون نسمة في سنة 1985إلى 22.512 مليون نسمة في سنة 1986 ، و 25.643 مليون سنة في سنة 1991 ، و28.566 مليون نسمة في سنة1996 و 29.398 مليون نسمة في سنة 1998 ، وبدأت معالم مشكلة الفجوة الغذائية (التبعية الغذائية) في الجزائر تظهر في أوائل السبعينيات، وتفاقمت فيما بعد حيث تسارعت وتيرة الواردات الغذائية من ناحية الكمية والقيمة، وزاد وزنها في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية، وفي المقابل عرفت صادرات المنتجات الزراعية والغذائية انخفاضا حادا من حيث الكمية والقيمة والأهمية بالنسبة لإجمالي الصادرات[2].

إن كميات واردات الحبوب السنوية، وخاصة القمح يتحكم في حجمها مستوى الإنتاج الوطني منها، فمثلا انخفضت كميات واردات الحبوب والقمح من حوالي 60.8 مليون قنطار و 49.95 مليون قنطار على الترتيب في سنة1995 إلى حوالي 39.7 مليون قنطار، و 31.4 مليون قنطار على التوالي في سنة 1996 لأن مستوى إنتاج الحبوب والقمح في سنة 1996 كان قياسيا، وانخفضت أيضا كميات واردات الحبوب والقمح من 75.67مليون قنطار، أن واردات مشتقات الحبوب ارتفعت في أوائل التسعينيات حيث بلغت

[1] عيسى بن ناصر طوش، "مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسيات علاجها"، **أطروحة دكتوراه** ،(قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2002)،ص.198.

[2] **المرجع نفسه**،ص.146.

أعلى مستوى لها 12.23مليون قنطار في سنة 1994 ، ولكن انخفضت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.[1] أنظر ملحق رقم (03).

ومن خلال هذا نستنتج أن الدولة الجزائرية إن لم تحقق الأمن الغذائي لمواطنيها فسوف يصبح الفرد الجزائري مهددا، لأن الجوع يعتبر من التهديدات الواسعة لأمن الإنسان، وهو من أكبر مصادر الخطر عليه، فمن دون التغذية الكافية لن يتمكن الإنسان من أداء وظائف الحياة الأساسية ، ولن يشعر المرء بالأمن الشخصي ولن يستطيع ممارسة أيّ من القدرات البشرية فالجوع يؤثر في امن الإنسان فهو يستهدف الصحّة فهو يعوق الجوع النمو الجسماني والعقلي والمعرفي لدى الفرد ويحدّ بذلك من قدرتهم على التعلم، كما أن الجوع يحوّل أمراض القابلة للشفاء لأمراض قاتلة كما أن الجوع يُوهِن المجتمع بزيادة معدلات المرض والوفيات والعجز، و يفرض أعباء مالية ويخفض الإنتاجية

ثانيا- الوضع الصحي:

إن وضعية الصحة العمومية في الجزائر قبل وبعد الإستقلال كانت متردية جدا، إذ كان الفرد الجزائري يعاني من الفقر والحرمان ومختلف الأمراض الوبائية والمعدية العديدة منها ،الملاريا، السل، الكوليرا، والتيفوئيد والإسهال ...الخ، وهذه الأخيرة ناتجة عن الظروف المعيشية السيئة لأغلب الجزائر حيث كان النظام الصحي متمركزا أساسا في كبريات المدن كالجزائر، وهران، قسنطينة[2].

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية، متحصل عليه من الموقع:(يوم 25-04-2015،الساعة 16:30)

http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

[2] حفيظة دوناس ،"واقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية العامة في الجزائر(دراسة حالة عيادة الرازي ببسكرة)"، **مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة بسكرة،2013،2014)، ص-ص.10-26.

ويرجع سبب تدهور الوضع الصحي للفرد الجزائري للأسباب التالية خاصة بعد الإستقلال :

- هجرة جماعية للأطباء الفرنسيين2200 طبيب و2700 ممرض وممرضة.

- حالة صحية متردية لنقص الفادح في الكوادر الصحية الوطنية ،حيث بلغ عدد الأطباء انذاك بالنسبة لعدد السكان أنذاك 8 أطباء لكل 100000 ساكن ،كما كان عدد الصيادلة حوالي 50 صيدلي و30 طبيب أسنان فقط.

- النقص الكبير في الكوادر الفنية والإدارية لتسيير المؤسسات الصحية.

- سوء توزيع المراكز والمؤسسات الصحية.

كما كانت للأزمة البترولية سنة1986 تأثير بالغ على الإقتصاد الجزائري والذي دخل في أزمة حادة تدهورت فيها جميع القطاعات ،وهو ما أدى إلى تبني النظام الجزائري خيار اقتصاد السوق كبديل للإقتصاد الموجه، وقد بدأت بمجموعة من الإصلاحات التي مست جميع القطاعات والتي منها المنظومة الصحية ،وقد كان أول إصلاح لها هو بداية خوصصة المجال الطبي، من أجل أن تقدم خدماتها لصالح الصحة العمومية من خلال التعاون بين القطاعات الخاصة والمنظمات الرسمية والجماعات المحلية الدينية والفكرية وكله بهدف تحقيق تنمية صحية، حيث تم إنشاء هياكل صحية كالمراكز الإستشفائية الجامعية وفي نهاية الثمانينات جاء دستور 23 فيفري1989 ليحدد تدخل الدولة في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض المعدية ،كما كانت مرحلة 1980–1995عبارة عن تقييم السياسة التنموية التي إتبعتها الجزائر ومن ضمنها السياسة الصحية بحيث نجد الحكومة الجزائرية عملت على وضع الخطوط الرئيسة السياسية الواجب إتباعها في المستقبل، أيضا عرفت هذه المرحلة إعادة تنظيم المؤسسات الصحية من حيث التنظيم والتسيير وذلك سنة 1997 من خلال المراسيم التنفيذية الخاصة بالمؤسسات الإستشفائية الجامعية[1]، ونلاحظ أن التغطية الصحية من حيث الهياكل القاعدية سنة 1997كانت كالأتي:

[1] **المرجع نفسه**،ص.34.

- 02 سررين لكل 1000 نسمة، عيادة لكل 70241نسمة، مركز صحي لكل 28559 نسمة، قاعة علاج لكل 60731 نسمة، مركز صحي لكل 25454نسمة، أما بشأن المؤشرات الصحية لسنة1998 فهي كمايلي:

- نسبة الزيادات 25.3من الألف.
- نسبة الوفايات العامة 6.04من الألف.
- متوسط مدة الحياة 68سنة[1].

الجدول رقم(04):الأمل في الحياة عند الولادة بالسنوات

السنوات	رجال	نساء	المجموع
1980	55.9	58.8	57.4
1991	66.9	67.8	67.7

المصدر: حسيني محمد العيد، "السياسة العامة الصحية في الجزائر ،دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث1990–2012"،**مذكر ماجستير**،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2012–2012)، ص.118.

ومن خلال هذا الجدول فالتطور في مؤشر الأمل في الحياة أدى إلى انخفاض كبير في مؤشر نسبة وفيات المواليد في عدد السكان، حيث انتقل من47ألف نسمة إلى 25ألف ونتج عنه كذلك تغير الأعمار و أصبحت نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 25 سنة هي الأكبر بالنسبة لباقي الفئات العمرية، بعدما كانت النسبة الأعلى ممن تقل أعمارهم عن 25 سنة[2].

ولا يمكننا إغفال أهم مؤشر لدراسة "الأوضاع الصحية" في الجزائر وهو المؤشر البيئي فالإنسان الذي يعيش فوق الأرض هو جزء من البيئة بتأثيره عليها واستغلاله لها أو قيامه بتحسينها أو إقدامه على الإساءة إليها بتلويثه، ولا شك أن البيئة هي المسرح الطبيعي لجميع الأنشطة البشرية والأحداث الجارية

[1] نور الدين حاروش، **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**،(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012)،ص.82.
[2] **المرجع نفسه**،ص.118.

على سطح الأرض فلذلك تتأثر وتؤثر عليها، فمن بين الدول التي تعاني من التدهور البيئي نجد الجزائر وتدهورها ناتج عن الاستغلال القوي للموارد الطبيعية التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة [1].

ومن بين أهم المشكلات البيئية الرئيسية في الجزائر نجد:

- **مشكلة التصحر**: هته الأخيرة التي تهدد مساحات شاسعة من الأراضي الجزائرية ،فهي تؤثر في مستقبل الزراعة، بحيث تتركز معظم هذه الأراضي في المنطق السهبية[2].

- **مشكلة الإنجراف**: كما تظهر دراسات علم التربة والتضاريس أن التربة الجزائرية قابلة للإنجراف بفعل عوامل طبيعية وبشرية (الإستغلال المفرط للأرض)،ففي المنطقة الرطبة الأكثر ملائمة للفلاحة تبلغ نسبة الإنحناء أكثر من 12% في 50%من مجمع أراضي المنطقة الرطبة ،وفي الجزائر أكثر من 12مليون هكتار من التربة عرضة للإنجراف المائي[3].

- **مشكلة النفايات** :أيضا نجد الجزائر تعاني من رمي النفايات الصلبة والسائلة والغازية في الأراضي الفلاحية التي أضحت مفارغ عشوائية تتسبب في تلوث التربة في الفضاء الفلاحي في الجزائر، كما تسبب هذه النفايات تلوثا جويا وأيضا تلوث في المياه الجوفية.

- **مشكل الزيادة السكانية** :حيث يشكل النمو السكاني المطرد عاملا مؤزما أخر للأوضاع البيئة ،والذي يمس من تنميتها[4].

إن تدهور الوضع البيئي في الجزائر، قد إنعكس سلبا على صحة السكان وعلى الإقتصاد الوطني وعلى إطار معيشة السكان ما أدى إلى تحميل الدولة أعباء مالية معتبرة، ويمكن تقييم هذه الخسائر

---

[1] مليكة بوضياف، "إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر "،**مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2006)،ص.6.

[2] سامية سرحان، "أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية –دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية–"،**مذكرة ماجستير** ،(مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2010–2011)،ص.96.

[3] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005**،(شرفة، طبع في دار الحقائق)،ص.54.

[4] مليكة بوضياف، **مرجع سابق**،ص.108.

بالمقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الأعباء الموجهة إلى الصحة، الإقتصاد وإطار الحياة والمعيشة ،وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05):الخسائر الإجمالية لسنة 1998

الإضافة الإقتصادية	التقييم النقدي للتدهور إجمالي الناتج المحلي%
الصحة ونوعية الحياة	1.98
تدهور رأسمال الطبيعي	1.84
الخسائر الإقتصادية	2
المجموع	5.82

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ،**المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة)**، متحصل عليه من: (يوم25-04-2015،الساعة16:35) **lturehttp://www.andi/index.php/ar/secteur-de-lagrixa**

يتضح من الجدول أعلاه أن تكلفة التدهور البيئي في الجزائر قد وصلت إلى 5.82% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة .

- وترجع أسباب هذا التردي إلى غياب الرسكلة حيث لا تتوافر الأساليب الصناعية كالفرز، عملية إعادة التدوير ،الجمع الإنتقائي ، و نسبة 5.82% تمثل مبالغ مالية مع مالية معتبرة كان من الممكن الإستفادة منها لخلق فرص التنمية المستدامة بدل دفع تكاليف التدهور خلال العشريات السابقة[1].

[1] نبيهة سعيدي ،"تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة –دراسة حالة الجزائر العاصمة– "،**مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس،2011-2012)،ص.103.

أما فيما يخص الخسائر الإقتصادية لسنة 1998 فهي موضحة كالأتي:

جدول رقم(06):الخسائر الإقتصادية لسنة1998

الميادين	التقييم النقدي للتدهور
الماء (تزويد غيركافي)	0.18
الهواء (قدرة استعادة مفقودة)	0.13
الساحل	0.59
الطاقة ،المواد الأولية المنافسة	1.10
المجموع	**2**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حول حالة ومستقبل الجزائر**، متحصل عليه من(يوم25-04-2015) **http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme**

ويستخلص من خلال الجدول أعلاه إلى أن الخسائر الإقتصادية المرتبطة بالتدهور البيئي في الجزائر، لسنة 1998 تتعلق بتلوث الهواء، خسائر مرتبطة بتسيير النفايات وتتمثل في خسائر الطاقة ،والمواد الأولية المنافسة ، وكذلك تدهور الساحل ما أدى لفقدان العائد السياحي، وتظهر هذه الخسائر مدى تأخر الجزائر في المجال البيئي[1] .

[1] **المرجع نفسه.**

إذن فقد عايشت الجزائر حقبة زمنية من تاريخها المعاصر وصفت بأنها مرحلة جد صعبة، تميزت بتنامي مكثف للمشاكل والأزمات :السياسية، الأمنية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية كانت أسبابها متنوعة ومتعددة منها الداخلية ومنها الخارجية، منها ما يرجع إلى التاريخ ومنها ما يعود إلى الحاضر لتجعل من البلد ومن القضية الجزائرية في النهاية محل نقاشات وطنية، إقليمية وحتى دولية عديدة ومختلفة بإختلاف ردود الأفعال حولها، ومن هنا فهذه الأزمات التي توالت على الجزائر في هته الحقبة كان من أكثر مت متضرر بها الفرد الجزائري من خلال تعرض **أمنه الشخصي** للتهديدات الواسعة في مختلف الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك في المجال الصحي والغذائي وحتى البيئي.

المبحث الثاني: إستراتيجيات تحقيق الأمن الإنساني في الجزائر

تتمثل الإستراتيجيات في مجموعة الخطط والسياسيات التي تهدف إلى تحقيق أمن الدولة وبالتالي أمن الفرد، ويستلزم تحقيق ذلك أدوات ووسائل للوصول إلى الهدف المنشود، فالإعتماد على مقاربة الأمن الإنساني سوف يتم التركيز على أهم السياسات والإستراتيجيات التي اعتمدت لمعالجة الأوضاع المتأزمة التي عانى منها النظام السياسي الجزائري خاصة في فترة العشرية السوداء وذلك من خلال التركيز على الإستراتيجيات السياسية الأمنية والإقتصادية والإجتماعية .

المطلب الأول: الإستراتيجية السياسية الأمنية

أدرك النظام السياسي الجزائري مدى خطورة الأوضاع وتدهورها فسارع لتبني سياسات وإستراتيجيات لتدارك الوضع المتأزم في تلك الفترة، حيث سعى النظام إلى إنتهاج السبل الكفيلة لمعالجة وتحسين هذا الوضع وبالتالي تحقيق الإستقرار السياسي والأمني للفرد الجزائري وذلك من خلال:

أولا-الإستراتيجيات الأمنية

تمثلت الإستراتيجيات الأمنية فيما يلي :

1- وضع قانون الطوارئ: فرضت حالة الطوارئ في الجزائر بتاريخ 09 فيفيري 1992 لمدة سنة وذلك لغرض مواجهة الوضع المتردي والمتأجج حدته بين السلطة التي أوقفت المسار الإنتخابي وبين مناضلي الحزب المحل وأنصاره لضبط الوضع السياسي في البلاد وحفظ الأمن العمومي، حيث تم سن جملة من القوانين التشريعية والتنظيمية لتكييف عمل المؤسسة العسكرية وغيرها من المؤسسات الأمنية والإدارية، والقضائية ، بما يتلائم وطبيعة المرحلة والتي إنتهجت فيها السلطة سياسة الحل الأمني في مواجهة ظاهرة الإرهاب[1] .

[1] منصور لخضاري ،"إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2001"، **أطروحة دكتوراه**،(قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012-2013)،ص.469.

2- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: والذي حدد الأرضية لتدابير إجرائية ونصوص تنظيمية أعقبت ترسيم العمل به، وضمنت ترجمته إلى واقع يقوم على شرعية قانونية ، حيث عبرت المصالحة الوطنية عما إختلجه عموم الجزائريين طوال سنوات التسعينات من ضرورة تجاوز يوميات الدم والتقتيل والإرهاب التي وصلت بعض التقديرات إلى تحديدها ب"200.000 قتيل، و15.000 مفقود، و 1.500.000 مرحل وتارك لموطن سكنه وإقامته منذ 1992" فإستراتيجية المصالحة الوطنية مكنت من دحر الإرهاب بتجريده من كل حجة لبقائه ودخول الجماعات الإرهابية في حالة ذعر بفعل تفككها من الداخل بعد ان وقفت قيادتها عاجزة عن الوقوف ضد الإجراءات المغرية التي قدمها الميثاق للتائبين من أفرادها ،كما تمكنت مصالح الأمن من إعداد قاعدة بيانات ثرية عن التنظيمات الإرهابية نتيجة الإفادات المتحصل عليها من التائبين وسهل لها هذا من كشف خرائط التنظيمات الإرهابية وهياكلها وشبكات دعمها ومسنداتها.

3- قوانين ما بعد رفع حالة الطوارئ: جاء رفع حالة الطوارئ بتاريخ 23 فيفري 2011 في سياق الإصلاحات السياسية التي بادر بها الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" في خضم مواجهة الحراك العربي الذي اتى على الكثير من البلدان العربية، فكان رفعها بمثابة مؤشر حسن النية الذي أرادت السلطات من خلاله طمأنة الرأي العام الداخلي والخارجي عن مباشرة إصلاحات على قدر من العمق والجدية بإمكانها وقاية البلاد من متاهات الفوضى وإنهيار النظام مثل التي ارتسمت سيناريوهاتها في ليبيا وسوريا، وبدرجة أقل في تونس ومصر واليمن ،وبعد رفع حالة الطوارئ باتت تستند مكافحة الإرهاب إلى النصوص القانونية الأساسية[1].

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص- ص.470-473.

وما قامت به الدولة في مجال مكافحة الإرهاب يبقى في حاجة إلى بذل مجهود أكبر للقضاء على ما يتغذى منه الإرهاب من فقر وتهميش وأفكار متطرفة، وذلك بمواجهة المد الإرهابي من خلال التنشئة السياسية والإجتماعية للأجيال الناشئة.

ثانيا-الإستراتيجيات السياسية: ومن بين المجالات التي أطالتها الإصلاحات الناشئة بعد جولات المشاورات السياسية التي أعقبت خطاب الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة** "بتاريخ 15 أفريل 2011 نجد:

1- **إصلاح النظام الإنتخابي:** وذلك بتعديل وإصدار النصوص القانونية المتعلقة به والمتمثلة ومن بين هذه التعديلات نجد:

تعديل قانون الإنتخابات[1]، وإصدار القانون العضوي المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية [2]، وكذلك إصدار قانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والذي نص على إعتماد نظام الحصص لضمان التمثيل النسوة في المجالس المنتخبة[3].

2- **إصلاح النظام الحزبي:** من خلال تعديل قانون الأحزاب السياسية، والذي فتح المجال لتأسيس وإعتماد أحزاب جديدة كانت له فرصة المشاركة في الإنتخابا المجارة في 2012 ،فمن بين 44 حزبا سياسيا شارك في الإنتخابات التشريعية المجارة بتاريخ 10 ماي 2012 ،تم تسجيل مشاركة 21 حزبا

[1] قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، متعلق بنظام الإنتخابات ،**الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد الأول ،صادرة بتاريخ 14جانفي 2012.

[2] قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012،متعلق بتحديد حالات التناف مع العهدة البرلمانية ،**الجريدة الرسمية** ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد الأول، بتاريخ 14 جانفي 2012.

[3] قانون عضوي رقم 12-02 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012،يحدد كيفية توسع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، **الجريدة الرسمية** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد الأول، بتاريخ 14 جانفي 2012

جديدا تم إعتماده بناء على القوانين المعدلة على ضوء الإصلاحات السياسية التي باشرها الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**"[1].

3- إنهاء احتكار الإعلام المرئي والمسموع :حيث أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ضمن حزمة الإصلاحات التي قررها عن فتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة بعد أن تمسك منذ توليه الحكم عام 1999 بضرورة بقاء مجال الإعلام المرئي والمسموع حكرا على الدولة،وعلى الرغم من هذا الإعلان الرسمي إلا أن القوانين المنظمة لافتتاح القنوات التلفزيونية الفضائية الجزائرية قد بدأت البث عبر الأقمار الصناعية انطلاقا من الخارج[2].

والرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تنشيط وترشيد الممارسة السياسية يمر عبر عدة أطر وعلى رأسها توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للإنخراط الفعلي للإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية المترهلة في الوقت الحاضر، سيما في ظل إنحصار المد الإرهابي، ثم الإقرار بضرورة بضرورة التعايش والتكامل بين الأجهزة الرسمية التي هي جزء من المجتمع السياسي المتعلق بالدولة، والقنوت الغير الرسمية ذات الصلة بالمجتمع. فهذا التعايش له مزاياه الجمة على الدولة ذاتها ،فمن شأنه أن يخفف عنها أعباء التسيير والإنماء ،وبالتالي التقليص من مسؤوليات الحكام والمسؤولين وتجنيبهم السقوط في فخ الحساب القاسي ،الذي قد يتخذ أشكال ردود فعل وإنتفاضات عنيفة ووخيمة العواقب خصوصا في ظل الأزمات الناجمة عن تعثر مشاريع التنمية ،وتدهور ظروف عيش المواطنين، خاصة وأن كل المؤشرا الحالية تؤكد على إهتزاز الثقة بين الحكام والمحكومين ،مع ورود إحتمالات أن يجد

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،"تقييم حالة الإصلاحات الساسية ونتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر "الدوحة ،ماي 2012،ص-ص ،01-05 متحصل عليه من الموقع :(يوم 20-04-2015،الساعة 13:00) **http//www.dohainstitute.org**

[2] بن الصغير كاوجة، لبقع زينب، دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور والتطبيق (دراسة مقاربة سوسيو سياسية)،متحصل عليه من الموقع:(يوم 17-04-2015،الساعة10:10) http://www.kaoudja.com/ar/index.php?option=com

النظام السياسي ذات السلطة الكلية في مواجهة ثورة مجتمعها ،ويكفي فقط أن نشير هنا أن منحنى الإحتجاجات الإجتماعية يتميز بوتيرة تصاعدية متنامية مثير للقلق في الوقت الحاضر[1].

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الإقتصادية التنموية

للاستكمال بناء المسار المؤسساتي والعودة نحو الممارسة الشرعية، أخذ الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة** "على رأس أولوياته تعزيز الأمن والخروج من مرحلة الإرهاب إلى ما بعده، وفي هذا السياق أمضت الجزائر في أفريل 2002على "إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"كإطار يؤسس لإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر وأرضية لتحقيق أفاق تعاون إقتصادي ومالي، وهو الإتفاق الذي يرجع بعض المراقبين تعثره وعدم قدرته على الوصول إلى تحقيق مبتغاه على أحسن صورة ،وعلى الرغم من هذا التعثر إلا أن بعض الملاحظون يجمعون على تطور الإقتصاد الجزائري بما مكن البلاد من تجاوز محن التسعينيات أين أنهك الإقتصاد وتراجعت نسب النمو التي زادت من ترديها مخالفات الإرهاب لما قام به من ضربات موجهة لشل الإقتصاد الوطني وتدمير البنية التحتية[2]، أنظر الملحق رقم(04)

وعرفت وتيرة الإقتصاد الجزائري حركية ،من خلال إعتمادها على آليات عمل لتفعيل المسار الإقتصادي والتنموي للبلاد ومن بين هذه الآليات نجد:

أولا- برنامج دعم النمو الإقتصادي

المعلن عنه سنة2001كإطار عمل للإنعاش الإقتصاد الذي مر بمراحل متوالية من الركود، والمساهمة في خلق مناصب شغل في إطار مكافحة البطالة .

ثانيا- برنامج الإنتعاش الإقتصادي

[1] زقاع عادل، صالح زياني، "مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسات السياسية في الجزائر المشكلات والأفاق"، **دراسات إستراتيجية** ،العدد 14،(مارس2011)،ص ص.119،120.

[2] منصور لخضاري ، **مرجع سابق**،ص.178.

الذي جاء في إطار البرامج التنفيذية لدعم النمو وهذا البرنامج ساهم في فتح العديد من الو رشات الكبرى والموجهة أساسا لتعزيز البنية التحتية لبلاد بمد الطرقات وشبكة السكك الحديدية ، وأيضا مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب في الجنوب الجزائري، ومن أهم المشاريع المعلن عنها:- الطريق السيار شرق-غرب الذي رصدت له ميزانية أولية قدرت ب11 مليار دولار يمتد على مسافة 1216 كلم يربط الحدود الغربية بالحدود الشرقية للجزائر[1].

كما تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد.إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها :

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها، ووضع جهاز مراقبة للهواء،وكذلك مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة. .

- إعداد مخطط تهيئة الشاطىء في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط و الذي يهدف إلى الحماية والإستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطىء في منطقة الجزائر العاصمة .

- تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان إتفاقية رام سار" ramsar" في أحواض أبيرة ، و طونقا بولاية الطارف، كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 07 مناطق نذكر منها .

-غابات الأرز بخنشلة، وحاتن توت بالنعامة، غابات السنبلة بالجلفة،منطقة واد الطويل بتيارت، ومنطقة تين هنان بتمنراست[2].

---

[1] كبرىالمشاريع التنموية المتضمنة في برنامج الإنعاش الإقتصادي، متحصل عليه من (يوم 25-04-2015،الساعة12:20)
http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/astualite/archives/autoroute/atouroutEstOuest.htm

[2] **مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر**،متحصل عليه من الموقع(يوم 25-04-2015،الساعة،13.12)
http://www.ingdz.net/vb/shouthred.php

خريطة رقم (01):كبرى المشاريع التنموية المتضمنة في برنامج الإنعاش الإقتصادي

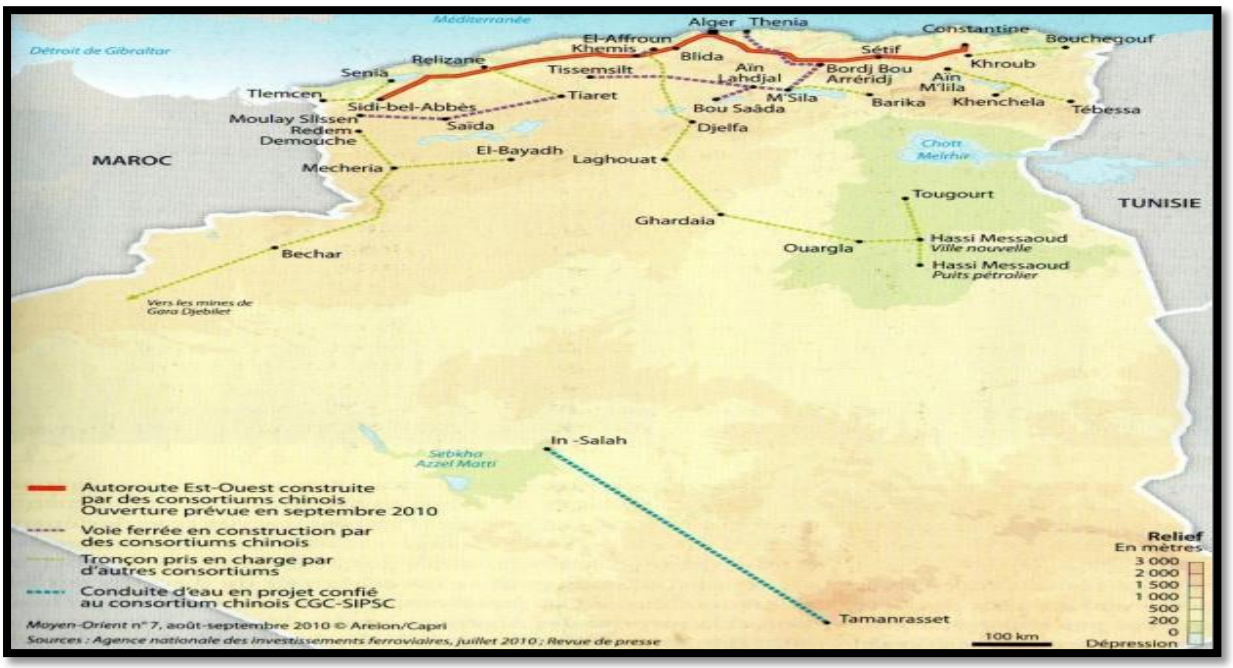

المصدر: كبرى المشاريع التنموية المتضمنة في برنامج الإنعاش الإقتصادي ،**مرجع سابق.**

ثالثا- إنجاز مليون سكن :

بمختلف صيغ السكنات المدعمة من طرف الدولة والمعمول بها في الجزائر والمتمثلة أساسا في السكنات الإجتماعية الإيجارية، السكنات الإجتماعية التساهمية ،السكنات الريفية ،والإعانات السكنية الموجهة للبناءات الهشة .

رابعا- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2004-2009)

الذي يعتبر تتمة لسابقه حيث وضعت له ميزانية قدرها 60 مليار دولار ،وهو يشتمل على عدة محاور من بينها تحسين ظروف المعيشة ، تطوير المنشأت القاعدية ،دعم النمو الإقتصادي ،تحديث الخدمة العمومية ،ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة ..الخ[1].

[1] **مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر،مرجع سابق.**

خامسا- برنامج وطني لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة(2000-2008) :

حيث قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشيا مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة إضافة إلى ذلك تقوم بعملية تكوين إطاراتها، وتقدم لها النصائح والإرشادات والمعلومات الضرورية، حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية، ;ينقسم برنامج إعادة التأهيل إلى ثلاثة مراحل، حيث المرحلة الأولى تشمل 150 مؤسسة من 2000 إلى 2002 ، والثانية200 مؤسسة من 2003 إلى 2005 والثالثة 300 مؤسسة من 2006إلى 2008 ، حيث تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و15 %من تكلفة التجهيز، والجزائر تتأهب للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وانفتاح السوق الوطنية على مصراعيه على المنافسة، فعلى المؤسسات الوطنية أن تسعى قدر الإمكان من رفع قدراتها التنافسية حتى تتمكن من مواجهة كل التحديات المنتظرة.وإن تحقيق ذلك، يتأتى بالجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في جميع المجالات الحياتية بصورة فعالة وناجعة من حين لأخر، بغية رفع معدلات الإنتاجية والتشغيل مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد الجزائري، وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها[1].

وفي إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بإمكانها إستقطاب مالا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الإعتبار عامل النوعية و الإنتاجية ، و تحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية[2].

كما لم تهمل الإستراتيجيات الإقتصادية أيضا قطاع الزراعة من خلال برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2014) التي أعلنت عنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية لعام 2008

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو،" **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980**" ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1982)،ص.21.

[2] **مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر،مرجع سابق.**

كإستراتيجية لإعادة بعث القطاع الزراعي على الساحة الاقتصادية، وأحد الركائز الكبرى لكسب رهان الأمن الغذائي بالجزائر، وقد حددت الوزارة أهدافا استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي، وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة(2010-2014) والهدف من ذلك أساسا يتمحور حول انعاش القطاع الفلاحي ككل، ودعم أسس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .ويمكن رصد أهم هذه الأهداف في النقاط التالية :

- تأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقار.
- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي.
- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة.
- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي.
- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير[1].

كما أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وضعت برنامجا خاصا يهدف إلى تعميم السقي الاقتصادي للأراضي الفلاحية (السقي المحوري والسقي بالرش)علما أن 70% من الأراضي المسقية حاليا تستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه، الشيء الذي دعا إلى وضع برنامج خاص من طرف الوزارة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي من30% حاليا إلى أكثر من % 78 في آفاق2014 [2]. وعرف الناتج الفلاحي بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، فقد تزامن مع تطبيق السياسات الفلاحية والتي كان لها أثرا بالغا في ارتفاع الناتج الفلاحي الذي بلغ حوالي 5907 مليون دولار كمتوسط للفترة(2000-2004) ليصل إلى حوالي 16106 مليون دولار سنة 2011 ،

[1] فوزية غربي،" الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، **أطروحة دكتوراه**،(قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2007-2008)،ص ص.64،63.

[2] خير الدين معطى الله،سفيان عمراني،" **الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي،المركز الجامعي لولاية ميلة،يومي27-28 ماي2013،ص.12.

بزيادة تتعدى ثلاثة أضعاف، وبمعدل سنوي قدر بأكثر من 8% خلال نفس الفترة، وأصبح بذلك يمثّل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي % 8.2 من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بين حوالي 7% و9% ، وهي تتناقص باطراد جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات، وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يؤ كد على أن الفلاحة تسهم بقليل في تكوين الدخل الوطني. وفيما يتعلّق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل المعدل من 151 دولار العام 2000 إلى حوالي 439 دولار العام 2011 ، محقّقا بذلك زيادة سنوية قدرت بحوالي % 12.6 خلال نفس الفترة[1].أنظر ملحق رقم(05)

أما إنتاج الخضروات ارتفع بنسبة سنوية بلغت% 3.3 ، والحمضيات% 13 ، وإنتاج الزيتون15 البطاطس% 17.7 ، الحمضيات% 13.2 ، التمور%. 7.9 ، إضافة إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتها الفاكهة، والمقدرة ب % 20.4 خلال الفترة2011[2] . أنظرملحق رقم(6).

المطلب الثالث: الإستراتيجيات الإجتماعية والهوياتية

تندرج الإستراتيجيات الإجتماعية والهوياتية كما يلي :

أولا- الإستراتيجيات الإجتماعية:

1-**القطاع الإجتماعي** :إن تحقيق الأمن والإستقرار الإجتماعي يتطلب الإبقاء على درجة من الأهمية في إستتباب الأمن ولاسيما ما يتعلق بالجوانب الحياتية للمواطن،وفي هذا الجانب سطرت الجزائر جملة من الإجراءات لفائدة فئة الشباب بإعتبارها الفئة الأكثر عددا والأنشط والأولى بالإهتمام والرعاية بإعتبارها ذخر الأمة وأملها ومن أهم ما يمكن ذكره في هذا الشأن ،نذكر مختلف مساعي دعم الشباب

[1] فوزية غربي،**مرجع سابق**،ص.119.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **العرض العام لسياسة التجديد الريفي**،متحصل عليه من الموقع(يوم 25-04-2015،الساعة16:10)
http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

وترقية وضعياتهم الإجتماعية والمهنية وذلك بتسخير مجموعة من الأجهزة المدمجة لتحقيق الأهداف المنشودة ومن بينها:

-**الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC** :الذي انشأ سنة 1994 لتخفيف الأثار الإجتماعية الناتجة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي المعد أنذاك ،ليتوجه الصندوق ابتداء من سنة 2004 نحو دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين35-50 سنة بتقديمه لهم قروضا لتمويل الإستثمارات حدد سقفها بـــ:5.000.000دج ،قبل أن يتم مضاعفتها سنة 2010وتخفيض سن الإستفادة من خدماته إلى 30 سنة.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :** جهاز لدعم ومرافقة الشباب مابين 19و35سنة لغرض تمكينهم من إنشاء مؤسسات صغيرة ومشاريع إستثمارية تتوافق ومؤهلاتهم ،بمنحهم تحفيزات جبائية وإعانات مالية تمثل ثلث مجموع قيمة الإستثمار المحدد سقفه بـــ10ملايين دج،والذي يتشكل ثلثاه المتبقيان من تمويل بنكي والمساهمة الشخصية لصاحب المشروع[1].

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:**و أنشأت سنة 2004 لغرض تسيير القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 100.000دجو1000.000دج،والموجهة لتمويل المشاريع والنشاطات التجارية لفائدة المواطنين من دون دخل أوذي الدخل غير المستقر وغير المنتظم وكذا النساء الماكثات بالبيت، وتشير الإحصائيات المتاح مطالعتها إلى تطور عدد المستفدين من الوكالة 25.550 مستفيد سنة2000إلى 304.671 مستفيد بنسبة زيادة تقدر بـــ:33.33%.

- **جهاز المساعدة للإدماج الإجتماعي DAIP:**يسهر على تسهيل الإستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب طالبي الشغل المسجلين لدى "الوكالة الوطنية للتشغيل"ANEM، بإقتراح ثلاث أنواع من عقود

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.371.

الإدماج:-عقود إدماج حاملي الشهدات، عقود الإدماج المهني ،عقود تكوين(إدماج)[1].كما تم توزيع غلاف مالي يفوق 1000مليار دج موجه للتنمية البشرية حسب القطاعات وهي كالتالي:

1- **قطاع التربية والتعليم:** هدفا للإرتقاء بهذا القطاع خصص له مبلغ يقدر بـــ852مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي للإنجاز عدة هياكل وبنى تربوية ضرورية لتوفير التعليم لكل طفل جزائري، حيث ينتظر إنجاز أزيد من 3000مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات والتي أوكلت مهمة إنجازها لوزارة التربية، كما تم تخصيص غلاف مالي قدره868 مليار دج للتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير و44 مطعما جامعيا وغلاف مالي بحوالي178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا للإنجاز 220 معهد و82 مركزا للتكوين و58 داخلية.

2-قطاع الصحة: للقضاء على المشاكل التي تعترض قطاع الصحة في الجزائر وتوفير الخدمات الصحية فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه للإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الإختصاصات و1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة تكوين شبه طبي[2]، كما توجد خمس مناطق صحية عبر جميع أنحاء الوطن مع 05 مجالس إقليمية للصحة (CRS) و 5 مراصد إقليمية للصحة(ORS) ، على الصعيد الولائي يوجد 48 مديرية للصحة والسكن (مديرية في كل ولاية) تعتبر الجزائر أول سوق للمواد الصيدلانية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ب 75،1967 مليون دولار من الواردات في عام 2011.وحددت الصناعة الصيدلانية في الجزائر لنفسها هدف تحسين آلياتها من أجل تحقيق جلب للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف ضمان تغطية السوق من الإنتاج المحلي لتصل إلى 70٪ في عام 2014، و الذي عرف معدل نمو قوي سريع و ثابت، إضافة إلى ذلك

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص ص،371،372.

[2] نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية** ،(جوان، 2011)،ص.39.

وضعت وزارة الصحة نظاما جديدا لتموين المؤسسات بالمواد الصيدلانية الموجهة لضمان التوفر "الكامل والدائم" للأدوية. يضاف هذا النظام إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة لتصفية قطاع توزيع الأدوية وتطوير وتحديث المنتجات "الحساسة"، يتوقع المخطط التوجيهي للصحة للفترة 2009-2025 إستثمارات تقدر ب 20 مليار أو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات الموجودة. في هذا الصدد تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة على تفريد وظيفة صيانة البني التحتية و معدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية. وفي إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة الممتدة مابين 2010- 2014 إستفاد قطاع الصحة من غلاف مالي قدر ب 619 مليار دينار جزائري. وتعتزم الخطوط العريضة لهذا لبرنامج إنجاز 172 مستشفى، 45 مجمع صحي متخصص، 377 مستوصف، 1.000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتدريب شبه الطبي وأكثر من 70 مؤسسات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. و فيما يخص القطاع العام، فإن هذا الأخير يعرف نمو هائل في المكانة التي احتلها في النظام الصحي وتقدر عدد المشاريع المسجلة لفترة 2002-2012 في مجال الصناعة الصيدلانية بـــ 130 مشروع [1]،والجدول التالي يضح ذلك:

جدول رقم (07) :تطور الصناعة الصيدلانية

المبلغ :مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
الصناعة الصيدلانية	130	73213	8654

المصدر: المرجع نفسه.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، قطاع الصحة ،متحصل عليه من الموقع(يوم20-04-2015،الساعة19:45)
http://www.andi.dz/index/php/ar/secteur-desante .

ومع كل هذه الإصلاحات لكن تعاني السوق الوطنية للأدوية بالجزائر من محدودية بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية، حيث بلغ حجم هذه السوق 2،9 مليار دولار منها 73،1 مليار دولار من واردات الأدوية في عام 2011 مقابل 46،0 في عام 2001 و 17،1 مليار دولار من الإنتاج المحلي حيث تعود 84 ٪ من الإنتاج المحلي للقطاع الخاص و 16٪ للقطاع العام مما يدفعها للإستيراد[1]. أنظر ملحق رقم (07).

3-قطاع المياه :فقد تم تخصيص أكثر من 2000مليار دينار قصد إنجاز 35سدا و25عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية وأزيد من3000 عملية تزويد بالماء المشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات ، ويضاف إلى هذا المبلغ 60 مليار د ج يتم تعبئته في السوق المالية من أجل إستكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحليه مياه البحر.

4- قطاع السكن : وبالنسبة له فقد تم تخصيص أزيد من 3700مليار دج من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وانجاز مليوني 02 مسكن منها 500.000 إيجاري و500.000 ترقوي و300.000 للإمتصاص السكن الهش و700.000 سكن ريفي.

5- قطاع الشبيبة والرياضة والثقافة والإتصال :ينتظر من خلال هذا البرنامج إنجاز 80 ملعبا لمرة القدم و750مركب للرياضة الجوارية و160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و230بيت ودور للشباب ، وكذا أكثر من 150 مركز للتسلية العلمية للشباب في قطاع الشباب والرياضة ،وإنجاز40 دارا ومركبا ثقافيا و340مكتبة و44 مسرحا و12 معهد موسيقى ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156مركز للتسلية العلمية لقطاع الثقافة ، أما قطاع الإتصال فقد رصد له مبلغ يفوق 106 ملايير دينار من أجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفيزيونية وتجويد شبكة بثها، والجدول التالي يوضح توزيع الغلاف المالي الذي يفوق1000 مليار دج الموجه لتنمية القطاعات.

[1] **المرجع نفسه**.

6- قطاع البيئة: أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف إتخذت إجراءات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والإقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن ،وصون بيئته ،ومن بين هذه الإجراءات السياسية البيئية الإقتصادية فتبني الأدوات الإقتصادية البيئية في الجزائر، جاء كإستجابة لمتطلبات حماية البيئة، أي الحد من أضرار التلوث البيئي ،وكذا لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة[1]،والإجراءات الإقتصادية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر، تركز أساسا على الإجراءات الردعية (الرسوم البيئية)، بحيث تم عبر قانون المالية لسنة 1992،استحداث أول رسم بيئي ،تمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة ،ليتم بعد ذلك في سنوات (2000-2006)، تعديل معدلات(الرسم على لأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة سنة 2000، بملأ يجعلها أكثر تحفيزا للحد من التلوث، وكذا تأسيس رسوم بيئية جديدة سنوات 2002،2003،2004،2006،ومن بينها: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة(T.A.P.D)، الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة،الرسوم المرتبطة بالإنعباثات الجوية الملوثة ،الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة. ونجد أيضا الإتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر في مجال البيئة والمتمثلة في :

- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، إتفاقية حماية طبقة الأزون، إتفاقية رهانات التنوع البيئي[2]. والملحق يوضح توزيع الغلاف المالي الذي يفوق1000 مليار د.ج الموجه لتنمية مختلف القطاعات: أنظر ملحق رقم (08) .

[1] سامية سرحان،**مرجع سابق**، ص.101.

[2] **المرجع نفسه**، ص- ص.107،113.

ثانيا: الإستراتيجيات الهوياتية:

إن السبيل لتفعيل وتحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر،لا يقتصر على جهة واحدة، وإنما يكون بتكامل وتكافل جهود جميع الأطراف الداخلية والفواعل السياسية في الجزائر، إذ ينبغي السعي للحفاظ على مقومات الهوية الوطنية، والمتمثلة في الدين الإسلامي، اللغة العربية والتراث الأمازيغي، لأن الثروة اليوم ليست بالثروات الباطنية وغيرها فحسب، وإنما بما نملكه من إمكانيات ثقافية ومعارف، تشمل الماضي والعادات والتقاليد وكذا الحاضر، والأصالة التي يملكها المجتمع، كما تشمل التصدي لكل ما يمكن أن يهدد الأمن الهوياتي الداخلي من عوامل خارجية كالعولمة، وتكنولوجيا الاتصالات، الثورة الرقمية، لهذا فإن ترقية كل عنصر من عناصر الهوية الوطنية، لتحقيق التنمية الوطنية الثقافية، وترسيخ الإنسجام الإجتماعي، وتطوير الروح الوطنية عند الفرد الجزائري، ضرورة وطنية لابد منها .إذ لا بد من وجود ثقافة وطنية وسط جيل من الأطفال والشباب، على إعتبار أن نسبة الشباب في الجزائر كبيرة حوالي (75%) ،وتسعى الجزائر لتحقيق الأمن الهوياتي بـــ:

1- تدريس تاريخ الأمة الجزائرية: بمراحله المختلفة بكل حرارة ووطنية، لأن الثورة الثقافية حسب الميثاق الوطني لعامي (1976-1986) تعني في منظور ثورة أول نوفمبر صيانة الشخصية الوطنية، وهوية الشعب، وقيام مجتمع متوازن، يضمن الإتصال بالجذور دون فقدان الصلة بواقع التقدم في عصره.

2- الإهتمام بالدين الإسلامي: كمقوم رئيسي وكنظام شامل للحياة بكل مجلاتها السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، التربوية..الخ، كما يجب الإبتعاد عن محاولات استغلال الإسلام لتغطية وتبرير وتمرير سياسات وخيارات الأحزاب السياسية، وذلك عبر إنشاء وتوسيع بناء المساجد والمدارس القرآنية، ومراقبة الخطب التي تلقى في المساجد[1].

[1] سمية أوشن، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر-"،**مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2009-2010)،ص ص.161،162.

3- الإعتراف بالخصوصية الأمازيغية: فإنه لابد لنا أن نعترف بأن الخصوصية الأمازيغية حقيقة ثابتة وواقع ملموس على الصعيد اللغوي والثقافي، لا يمكن إنكاره أو تجاهله، وهي تعبير عن الثراء والتنوع والتعددية التي يتميز بها المجتمع الجزائري. ،وإحياء وترقية اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يتصادم مع تعميم اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، والأساسية في مجالات العمل، الإدارة، التعليم، الإعلام .. الخ ولا ينبغي أن تعتبر بديلا لها.

4- الإهتمام بمقوم اللغة العربية: والذي لا يقل أهمية عن سابقيه، وتدعو الإستراتيجية الهوياتية للتركيز على القضايا التالية قضية اللغة عندنا هي الشخصية الوطنية، وقضية الإستقلال والسيادة، قبل أن تكون قضية علم أو ثقافة ، فهي لغة الشعب ولغة الإسلام، دين الشعب والدولة، اعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية، وإعطاؤها مكانة وأهمية خاصة، ليس معناه الجمود أو الإنغلاق أمام اللغات الأخرى، وخاصة اللغات التي تكتب وتنشر بها المعارف والعلوم، بل على العكس من ذلك، فضرورة تنمية وتطوير وترقية اللغة الوطنية، تحتم علينا التفتح والتواصل والتلاقح مع كل اللغات الحية.

5- التعددية اللغوية: مثلما يمكن أن تكون مصدر إثراء وثراء وتنوع وإبداع، يمكن أن تتحول إذا لم تضبط وتحدد أطرها بوضوح، إلى عامل تشتيت وتمزق وتفرقة، خاصة عندنا تتوفر الأطراف السياسية التي تعمل على استغلال هذا التنوع اللغوي، وتحاول ركوب موجته لتحقيق أغراض بعض المتواطئين مع الجهات والمصالح الأجنبية، من أجل اختلاق الأزمات والإستفادة منها[1].

إن الفهم السليم للغة العربية ولدور وأثر اللغة بشكل عام في حياة الدول والشعوب، والإعتراف الواضح والصريح بمكانتها في مجتمعنا، هو السبيل الوحيد لجعلها تؤدي دورها الصحيح والضروري في حياة شعبنا ودولتنا، باعتبارها مكون أساسي من مكونات هويتنا وشخصيتنا الوطنية.

[1] **المرجع نفسه**،ص ص.163،164.

المبحث الثالث: التهديدات المؤثرة على تحقيق الأمن الإنساني بالجزائر

يربط أمن الإنسان بين عدة أنواع من الحريات مثل التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، فضلا عن حرية المرء في التصرف لصالحه، وفي هذا المبحث سوف يتم تصنيف تهديدات أمن الإنسان في شكل مطلبين، الأول يدرس التهديدات التماثلية لأمن الإنساني في الجزائر، والثاني يدرس التهديدات اللاتماثلية ومن خلال هذا نجد أن طبيعة التهديدات الأمنية التي تلقي بظلالها على منطقة الساحل الإفريقي عامة والجزائر خاصة، تظهر في شكل حلقة تهديدات أمنية واحدة مترابطة وبمخارج عديدة، تجعل من الصعوبة بما كان على الباحث تجنب فك الارتباطات بينها أو حتى فصلها الواحدة عن الأخرى. وعلى ضوء ذلك، تتجلى لنا طبيعة التهديدات الأمنية التي تقف وراء المشكلة الأمنية المؤثرة على أمن الإنسان في الجزائر فيما يلي:

المطلب الأول: التهديدات التماثلية

سوف يتم تصنيف أهم المهددات التماثلية التي يمكن لها أن تشكل مصدر خطر على الأمن الوطني أولا، والأمن الإنساني ثانيا في الجزائر إلى صنفين :

أولا–التهديدات الواردة من دول الجوار:

يمكن الإحساس بالأمان والإطمنان الذي تمنحه علاقات حسن الجوار بين الدول ،أن ينقلب إلى النقيض خاصة إذا برزت خلافات وأزمات ثنائية أو تعددية بين الدول المتجاورة ، وعليه فقد وعت الجزائر بضرورة ترقية علاقاتها مع غيرها من الدول ولاسيما الجارة منها ، ولأجل ذلك سعت إلى تحسين علاقات التعاون وحسن الجوار[1]، فلم يخفى عن الدساتير الجزائرية المتعاقبة دسترة هذا التوجه ووضعه كمحدد لمعالم السياسة الخارجية للدولة، وعند النظر إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الجزائر والدول الحدودية يتبين ما يلي:

[1] حمزة حسام ،**مرجع سابق**،ص.68

– العلاقات الجزائرية المغربية هي أكثر العلاقات الثنائية توترا على الإطلاق، لكن لم تصل إلى حد التعبير عن الخلاف بإستخدام الجيش كم حصل مع المملكة سنة 1963، ويطغى التهديد المغربي كتهديد وجودي صلب وكامن ،وعلى الرغم من أن بلوغ حد المواجهة العسكرية بين البلدين الجارتين قد جرى في وقت سابق ،إلا أن طبيعة العلاقات الثنائية بينهما بقيت تراوح مكانها، خاصة وأن "**القضية الصحراوية** " التي باتت المحدد الرئيسي والمرجع الأساسي في تحديد العلاقات البينية الجزائرية المغربية لم تجد بعد طريقها إلى الحل ،وعلى غرار القضية الصحراوية فالخلاف بين البلدين يأخذ أشكالا أخرى من التعبير عنه غير تلك التي دونها التاريخ الجزائري المغربي المشترك، كاستغلال المملكة المغربية للثروات الطاقوية الباطنية المشتركة بينها وبين الجزائر والجمهورية الصحراوية، بإستغلال المخزون النفطي الصحراوي بما يؤثر على الإحتياط العام للجزائر منه وذلك لإشتراك البلدان الثلاثة في "**حوض زاف**" الذي تشير التقديرات إلى قدرته على تأمين 800مليار متر^3 ، من إحتياط الغاز الطبيعي، فلمغرب لم يراع الحصص الخاصة بالإستغلال الممنوحة لكل دولة من الدول الثلاث، كما يسعى المغرب للإثارة الأكثر المسائل حساسية بالنسبة للأمن الجزائري ولاسيما ما تعلق منه بالسلامة الترابية والتماسك الإجتماعي ،حيث قامت المغرب بدعم تأسيس "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواج" وإستغلاله فيما بعد كسبيل لفتح جبهة جنوبية على الجزائر ،فالمغرب يرى في قضية الطوارق عاملا لكسر الدعم الجزائري للبوليساريو.

ثانيا– التهديدات الواردة من غير دو الجوار :

تمثل إسرائيل أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصنف من التهديدات، إذ لايمكن تجاوز حقيقة أن الجزائر قد تزعمت مع كل من العراق وليبيا ،بفعل مواقفهم الثابتة من "القضية الفلسطينية" مقارنة بغيرهم من الدول العربية ولاسيما منها تلك التي كانت على خط المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني والتي عرفت "بمجموعة المتصلبين"[1]، وأنتجت حدة الشعور بالعداء المتبادل بين الجزائر والكيان الصهيوني

[1] **المرجع نفسه**،ص.68.

ظهور بعض محطات عدم الإرتياح التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:-محاولات تحريض وحشد الرأي العام الدولي ضد الجزائر بدعوى إمتلاكها للإهتمامات نووية تتعدى دعاوى الإستخدام السلمي المصرح بها رسميا لـــ"الوكالة الدولية للطاقة النووية"، بإدعائها:

- للإمتلاك الجزائر لبرنامج نووي سري مشترك مع الصين منذ سنة1996.

-إدعائها لمباشرة الجزائر محادثات مع الأرجنتين سنة 2008،طلبا للحصول على مساعدات نووية فنية.

- إدعائها أيضا بتوقيع "إتفاقية للتعاون في المجال النووي"مع جنوب إفريقيا سنة2010 تمهيدا لشراء مفاعل نووي ثالث.

- رفض الجزائر التوقيع على "البروتوكول الإضافي للتفتيش الفجائي من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية "مارات فيه إسرائيل رفضا غير مبرر ولابرئ[1] .

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية

سيتم تقسيم التهديدات اللاتماثلية التي تشكل مصدر خطر على الأمن الجزائري إلى ثلاثة تهديدات أساسية:

أولا-الإرهاب: باعتبار أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تمثل نقطة تحول رئيسية في مجال الدراسات الأمنية سواء الداخلية أو الدولية منها، فقد أظهرت هذه الأحداث تهديدات أمنية مرتبطة بأمن الفرد و الجماعي(أمن إنساني و أمن جماعي) ومن بين هذه التهديدات نجد ظاهرة الإرهاب، فهذه الظاهرة لا تمثل دولة معينة و لا حكومة بذاتها فهي تجسيد لمخاطر أمنية للدول التي تستهدفها كدول منطقة الساحل الإفريقي[2].

ومع صعوبة الوصول إلى المعطيات الموثوقة والموثقة لمؤشرات التطور العددي المعبر عنها بدلالات إحصائية ورقمية دقيقة خاصة ما تعلق بعدد الناشطين في صفوف الجماعات الإرهابية والملتحقين

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**،ص.459.

[2] أحمد طالب أبصير ،المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، **مذكرة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر،2009-2010)،ص.112.

الجدد بها وكذا التائبين من نشطائهم والمقضي عليهم وهذا ما يبقي عرض ظاهرة الإرهاب في الجزائر مابين السنوات 2006-2011 قائما على مؤشر عمليات إرهابية سابقة وهي كالأتي:

- تمدد النشاط الإرهابي من فضاء عبر وطني إلى فضاء الساحل الإفريقي.
- العمليات الإرهابية والتي من أبرزها الإستهداف بعمليات إنتحارية، والقيام بتفجيرات إستعراضية وإستهداف مقرات حكومية وسيادية كمقر الحكومة ،المجلس الدستوري...الخ[1]. أنظر ملحق رقم(09)

وبناءاً عليه نستنتج أن ظاهرة الإرهاب بطبيعته يشكل تهديد أمني للمستويات والأبعاد التالية: للفرد" أمن إنساني "للمجتمع" أمن مجتمعي"، للاقتصاد "أمن اقتصادي"، للسياسة، "أمن الدولة "للسياحة" أمن سياحي".

ثانيا- الانتشار الفوضوي للأسلحة :

وهي انعكاس مباشر للانفلات الأمني الذي رافق الأزمة الليبية الذي مكن من انتشار ما كانت تحوزه ليبيا من أسلحة وذخيرة بعد تردد أخبار عن فتح مخازن السلاح واقتحام الثكنات ،وهو ما أنعكس على الساحل الإفريقي الذي سرعان ما تحول لسوق مفتوحة لرواج عديد الأسلحة المتطورة والخطيرة البسيطة منها والخفيفة ،ولم تتأخر الجزائر في دق ناقوس الخطر جراء ما أدى إليه الوضع في المنطقة ، حيث لم يخفي قادة الكتائب الإرهابية النشطة بالساحل الإفريقي عن استفادتهم من فرص انتشار الأسلحة في المنطقة [2].حيث صرح بذلك "خالد أبو العباس "أمير كتيبة الملثمين للصحيفة الموريتانية في قوله: "نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموما من أكبر المستفيدين من ثورات العالم العربي. أما عن

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق** ،ص.461.

[2] الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الميدان والشركاء من خارج الإقليم ،**وكالة الأنباء الجزائرية** ، المنعقدة بتاريخ 07-11-2011،محصل عليه من الموقع (يوم 25-04-2015،الساعة11:30)http://www.aps.dz

استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف ولكن الأهم من ذلك بالنسبة لنا...تمكن شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح"[1].

وإنتشار الأسلحة والإتجار بها بصورة غير شرعية لها نتائج مدمرة على الأمن الإنساني فهي تديم الصراعات وتزيد من حدة العنف وتسهم في تشريد سكان أبرياء و تهدد القانون الإنساني الدولي، كما أنها تذكي نار الجريمة وتشجع الإرهاب؛كما تبث ثقافة العنف وتزعزع استقرار المجتمعات عن طريق تهيئة مرتع خصب للأنشطة الإجرامية وأنشطة التهريب، وتلحق أضرارا بالهياكل الأساسية والممتلكات، وتخلف أيضا آثارا مدمرة على الأطفال، الذين يقع عدد منهم ضحايا للصراع المسلح، بينما يجبر آخرون على أن يصبحوا من الجنود الأطفال ،و تهدد احترام حقوق الإنسان الأساسية، وتعرقل التنمية الاقتصادية؛ و أما عن محاور تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي فتتم عبر حدود الدول التالية:- من نيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر،ومن غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون وكذلك من القرن الإفريقي نحو التشاد و من التشاد نحو المناطق الأخرى[2].

ثالثا- ترويج المخدرات:

إنعكس موقع الجزائر من خارطة ممرات عبور ورواج المخدرات بأنواعها في العالم ،على واقع المخدرات استهلاكا وعبورا بها وتبين الإحصائيات المستقاة من تقارير"الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها مابين سنوات 2006و2001 الوتيرة المتذبذبة لرواج المخدرات في الجزائر انطلاقا من مؤشر

[1] مقابلة مع أمير كتيبة الملثمين "خالد أبو عباس"، جريدة أخبار نواكشط، متحصل عليه من الموقع(يوم 25-04-2015،الساعة،11:33)http://www.ani.mr

[2] أحمد طالب أبصير، **مرجع سابق**، ص ص .107،108.

الكميات المحجوزة من طرف المؤسسات المكلفة بمكافحة المخدرات ،الدرك الوطني ، والأمن الوطني ،والجمارك الجزائرية [1]. أنظر ملحق رقم(10).

إتسمت نسبة التغير بالتذبذب وعدم الاستقرار فإنها لم تسجل أي نقصان بالنسبة لـــ:

– القنب المعالج وتشير الإحصائيات إلى انخفاض وتيرة الزيادة التي بلغت أوجها سنة 2008 بنسبة+ 129.20%،على عكس أنواع المخدرات الأخرى التي شهدت نسب تغيرها بعض فترات النقصان ،غير أن ذلك لم يكن ليغطي على الانتشار الرهيب للمخدرات التي بلغت مستويات قياسية ،كتلك المسجلة بالنسبة لـــ:

–**الأفيون:** الذي بلغت نسبة تطور المحجوزات منه سنة 2008:+31.794.48%.

– **الهيروين:** الذي بلغت نسبة تطور المحجوزات منه سنة 2011: +1.206.80%.

– **الكوكايين:** الذي بلغت نسبة تطور المحجوزات منه سنة 2011:+825.60% [2].

إن التهديدات التماثلية واللاتماثلية تؤثر على تحقيق الأمن الإنساني بالجزائر فهي تعمل على عرقلة الإستراتيجيات التي تسعى لتحقيق أبعاد الأمن فيها ،كما تزيد من عبئ المهمة الأمنية التي تقع على عاتق النظام السياسي الجزائري في حماية مواطنيها ومع تعقد البيئة الأمنية الساحلية وسرعة تطور رهاناتها الأمنية التي تتجاوز قدرات الجزائر وأطروحاتها الأمنية ، فالبحث عن مخرج من هذه المهمّة المستعصية التي تواجهها أو على الأقل التخفيف من وطأتها، يصبح أمرا ملحا بمرور الوقت، إذ صار من المؤكد أن تأخير الحلّ أكثر يؤدي إلى استعصاء أكبر بالنسبة للجزائر وخسارة متواصلة في مواجهتها

[1] الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمأثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنوات من2006–2011،متحصل عليه من الموقع:(يوم20–04–2015،الساعة 14:30)http://www.onlcdt.mjustice.dz

[2] **المرجع نفسه.**

للرهانات الأمنية الساحلية وبدوره يؤدي في نهاية المطاف لعجز النظام السياسي الجزائري على تحقيق أبعاد الأمن الإنساني في الجزائر .

عاشت الجزائر أزمة متشعبة إستمرت لسنوات، عملت على زعزعة الإستقرار والأمن فيها ، مما خلفت أثار زادت من تأزم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، لكن سرعان ما تدارك النظام السياسي الجزائري ذلك من خلال تبني سياسات وإستراتيجيات ساهمت في إصلاح ما تركته العشرية السوداء من أثار سلبية فمستقبل هذه الإصلاحات والإستراتيجيات مرهون بمدى العمل على تحقيق الأمن الإنساني والتحرر من تهديداته ،لأن الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر وفق التشخيص الإنساني هي امتداد للأزمات سابقة، والإستراتيجيات المنتهجة من قبل النظام السياسي الجزائري لا تقدم حلولا، بل تتعامل مع أعراض الأزمة وتغفل أسبابها البعيدة كما أنها تزيد تعقيد الأزمة.

الخاتمة

الخاتمة

سعت الدراسة المقدمة تحت عنوان(الأمن الإنساني في العالم العربي) بتخصيص الجزائر كدراسة حالة إلى البحث في موضوع الأمن الإنساني، من خلال معرفة مدى قدرة النظام السياسي الجزائري في الحفاظ على أمن الإنسان في خضم التحولات المفاهمية والتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، التي مست المتغيرات الأساسية المشكلة لمحددات الأمن الإنساني ومقتضيات تحقيقه .

وبناءا على ما تم دراسته نخلص للنتائج التالية:

- الأمن في أبسط مفاهيمه هو إحساس يشعر فيه الإنسان بالإطمئنان وراحة البال وصفاء الذهن من كل ما من شأنه أن يعكر صفو الشعور بهذا الإحساس.
- ارتبطت دراسات الأمن مدة طويلة بتفسيرات المنظور التقليدي الذي كان يتمحور حول امن الدولة وكيفية استعمالها لقوتها في إدارة الأخطار التي تهدد استقلالها وسلامة وحدتها الترابية .
- شهد مفهوم الأمن التقليدي تراجعا كبيرا بسبب التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أدت إلى تغيير كبير في مفهوم الأمن ،وذلك بسبب التحول في طبيعة التهديدات و مصادرها.
- مفهوم الأمن الإنساني جاء كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، ولقد مثل نقلة نوعية في طبيعة الدراسات الأمنية التي كانت حكرا على الدولة فقط.

- إتسم الوضع الأمني في الجزائر في فترة التسعينات بتأزم الأوضاع السياسية و الأمنية التي أثرت بدورها على باقي أبعاد الأمن الإنساني والتي تمثلت في:

- **الأمن الشخصي:** عاش الفرد الجزائري أجواء من القلق والتوتر أملتها بعض ظروف الحياة ومصاعبها، ما إنعكس على تراجع أفاقه وأحلامه وبعث في نفوسهم التشاؤم من المستقبل.

- **الأمن السياسي:** شهد تدهور في أداء الطبقة السياسية (سلطة، معارضة) ما جعل من الإصلاحات المعتمدة في حاجة إلى تفعيل ممارساتي أعمق من مجرد إختصار النظر إليها في مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية .

- **الأمن المجتمعي:** بات المجتمع الجزائري مرتعا للكثير من الظواهر الإجتماعية الدخيلة عن قيمه كما عانى المجتمع من شيوع الإحساس باللأمن نتيجة تفشي الجرائم، وإنتشار المخدرات وضعف الوازع الديني والأخلاقي وما قابل تفشي هذه الظاهرة من ضعف الردع في مواجهتها .

- **الأمن الاقتصادي:** إعتماد الجزائر على الريع النفطي دون بحثها عن بدائل إقتصادية منتجة زاد من تأزم أوضاعها لأنه يبقى من النسبي القول بأن الأمن الإقتصادي سوف يتحقق ببقاء مؤشراته رهينة لمستوى مؤشرات أسعار النفط في الأسواق العالمية .

- **الأمن الغذائي:** لم تصل الجزائر بعد إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي بسد حاجياتها الغذائية من مردود إنتاجها الفلاحي والصناعي والغذائي.

- **الأمن البيئي:** هناك جهود لتحسين الوضع البيئي في الجزائر ،غير أنه من الموضوعي الإشارة إلى تردي الأوضاع البيئية فيها، فضلا عن إنعدام النظافة نتيجة ضعف إحساس المواطنين بروح المسؤولية وضرورة التعاون والتفاعل الإيجابي مع محيطه من جهة، ونقص فعالية السلطات المحلية في تسيير النفايات والقمامات المنزلية من جهة أخرى .

- **الأمن الصحي:** على الرغم من تجاوز الجزائر للكثير من الأمراض والأوبئة الخطيرة الناتجة عن الفقر والحرمان وتردي ظروف العيش الصحية والبيئية كالملا ريا، حمى المستنقعات والكوليرا ...الخ فإن تسجيل بعض الحالات منها في بعض المناطق المتفرقة كثيرا ما يصنف في خانة الحالات المعزولة .والمشكل الأكبر في مجال الصحة هو تردي المنظومة والخدمات الصحية والنوعية خاصة للمصابين بالأمراض المزمنة والخطيرة.

- تحقيق الأمن الإنساني في الجزائر يستدعي ضرورة وضع استراتيجيات فعالة من اجل تجاوز القضايا الخطيرة التي تواجه وتحول دون تحقيقه، وذلك من خلال طرح بدائل التعاون الاقتصادي و تفعيل الشراكة و التكامل بين مختلف الدول من اجل مواجهة المشاكل الخطيرة التي تهدد امن الناس و الدول خاصة ظاهرة الإرهاب.
- بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأمن الإنساني في الجزائر، مازال الموضوع يعرف تراجعا بسبب تصاعد والتهديدات والتحديات في مواجهته من انتشار أسلحة ،تصاعد النزاعات الحدودية والأعمال الإرهابية وكذلك انتشار الفقر و الأمراض الخطيرة والأوبئة ...الخ.
- تعدد التهديدات والمخاطر الأمنية التي تتربص بالجزائر لا يعني تصوير المشهد الأمني في الجزائر بالمنهار، فالجزائر تمتلك مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية على قدر كبير من الإحترافية والإحساس بالمسؤولية والشعور بحجم الرهانات، والشعب الجزائري يبقى من خصوصياته التضامن والإجماع الوطني أمام أبسط محاولات المساس بسيادة الجزائر وسلامتها الترابية.

والهدف من عرض طبيعة الوضع الأمني والأخطار الأمنية التي مست الإنسان بالدرجة الأولى يبقى الغرض الأساسي منها هو التنبيه بخطورة الوضع داخليا وما يتربص بالجزائر خارجيا فهي المستهدف الأول بهذه التهديدات والتحديات .

الملاحق

الملحق رقم(01): تطور نسبة البطالة حسب الأعمار من سنة 1985إلى سنة1997

الأعمار	1985	1989	1991	1992	1997
19-15	39.5	63.9	58.9	65.9	73.2
24-20	18.5	31.8	48.3	44.3	48.3
29-25	6.7	18	23.7	23.7	33.9
34-30	3.6	12.3	11.1	13	19.3
39-35	3.2	10.2	6.2	8.3	14.7
44-40	2.3	9	4.9	7.4	12.6
49-45	2.6	9.5	4.5	5.4	12.6
54-50	2.8	10.3	3.1	5.2	15.1
55+	0.7	2.8	0.5	05	1.2
المجموع	9.7	21.4	21.9	23.8	27.9

المصدر: منيرة بلعيد، "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002"،**مذكرة ماجستير** ،(قسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2005)،ص. 63.

الملحق رقم (02) :الديون الخارجية للجزائر (مليون دولار أمريكي)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الرئيسية	3530	3630	4460	5000	6730	7290
الفوائد	1600	1640	2080	2000	2160	2320
المجموع	5130	5270	6540	7000	8890	9610
مجمل النمو السنوي(%)	–	0.3	24.0	7.0	27.0	8.0

المصدر: عبد المجيد بوزيدي،(ترجمة جربيب أم الحسن)، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**،(الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 1999)،ص.12 .

الملحق رقم(03):تطور واردات الجزائر من الحبوب خلال الفترة (1980-1999)

الوحدة:1000000قنطار

المنتوج / السنة	الحبوب	القمح	مشتقات الحبوب	الأرز	الذرة	الخرطال
متوسط 1980 1989	44.75	34.36	–	0.644	6.37	0.200
1990	49.76	35.40	07.16	0.127	09.88	1.341
1991	44.95	35.68	–	0.668	08.30	0.123
1992	50.68	39.25	09.69	0.921	09.91	0.037
1993	58.54	41.36	10.52	1.025	11.57	0.056
1994	73.39	51.70	12.23	1.808	13.81	0.255
1995	60.80	49.95	11.16	0.387	09.04	–
1996	39.70	31.38	09.13	1.035	07.32	0.00003
1997	59.30	47.96	10.71	1.400	8.48	0.003
1998	55.13	39.42	02.54	0.605	09.58	0.0006
1999	62.34	43.84	00.41	1.340	11.10	0.0391

المصدر: عيسى بن ناصر طوش، "مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسيات علاجها "**أطروحة دكتوراه** ،(قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2002)،ص.148.

الملحق رقم(04): بيان تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للجزائر للسنوات مابين 2006-2011

السنوات / المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الداخلي الخام (مليا دولار أمريكي)	117.169	135.803	170.989	140.576	159.425	188.681
النسبة السنوية لتطور الناتج الداخلي الخام(%)	2.0	3.0	2.4	2.1	3.0	–
الناتج الداخلي الخام /للفرد بالدولار الأمريكي	3.509	4.005	4.967	4.022	4.495	4.470
قيمة الصادرات (مليار دولار أمريكي)	54.613	60.136	78.233	–	–	–
قيمة الواردات (مليار دولار أمريكي)	21.456	27.631	39.156	–	–	–
إجمالي الإحتياط المالي والذهب (مليار دولار أمريكي)	81.462	114.972	148.098	155.111	170.461	–
نسبة البطالة(%)	12.3	8.6	7.5	7.7	10.3	–

المصدر: تطور المؤشرات الإقتصادية للجزائر، متحصل عليه من(**يوم** 20-04-2015،الساعة13:45 **)**

http//donnees.banquemondiale.org/indicateur/BM.GSR.CMCP.ZS

الملحق رقم (05) :تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

البيان / السنوات	متوسط الفترة (2000-2004)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الفلاحي(مليون دولار)	5.907	7.928	8.805	10.105	11.197	12.751	13.645	16.106	–
مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي%	9.1	7.7	7.5	7.5	6.6	9.2	8.4	8.2	9.0
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (دولار)	174.6	240	263	297	323	362	376	439	–

المصدر: فوزية غربي،" الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، **أطروحة دكتوراه،**(قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2007-2008)، ص.119.

الملحق رقم(06):تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

السنوات / المجموعات السلعية	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	9.3	40.3	35.9	15.3	61.2	45.6	42.5
الخضروات	33.1	54.8	55.2	60.7	72.9	86.4	95.7
البطاطس	12.1	18.9	15.1	21.7	26.4	33.0	37.8
الحمضيات	4.3	5.9	6.9	7.0	8.4	7.9	11.1
أشجار الفاكهة	4.0	6.2	6.9	9.2	10.2	12.3	13.8
زراعة الزيتون	2.2	4.7	2.1	2.5	4.8	3.1	6.1
التمور	3.7	4.43	5.3	5.5	6.0	6.4	7.2
اللحوم الحمراء	2.5	3.2	-	3.2	3.5	3.8	4.2
اللحوم البيضاء	1.9	1.7	-	3.1	2.1	2.8	3.4
الحليب 10^6 لتر	1.6	1.9	–	2.2	2.4	2.6	2.9

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية، متحصل عليه من(يوم25-04-2015،الساعة16:10)**http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm**

الملحق رقم(07) :واردات الأدوية من 2001 إلى غاية نوفمبر 2012

الوحدة: مليون دولار

السنوات	واردات الأدوية
2001	461.62
2002	583.31
2003	693.03
2004	913.91
2005	1002.41
2006	1119.38
2007	1335.42
2008	1695.20
2009	1575.32
2010	1498.29
2011	1730.31
2012	1499.61

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية قطاع الصحة، متحصل عليه من الموقع(يوم20-04-2015،الساعة19:45). **http://www.andi.dz/index/php/ar/secteur-desante**

الملحق رقم (08): توزيع الغلاف المالي الذي يفوق1000 مليارد.ج الموجه لتنمية القطاعات

القطاعات	مبلغ المخصصات المالية (الوحدة مليار د.ج)	النسبة المؤوية(%)
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	852	8.57
التكوين والتعليم المهنيين	178	1.75
الصحة	619	6.11
السكن	3700	36.55
الطاقة	350	3.45
المياه	2000	19.75
التضامن	40	0.39
الشباب والرياضة	1130	11.16
المجاهدين	19	0.18
الشؤون الدينية	120	1.85

الثقافة	140	1.38
الإتصال	106	1.04
المجموع	10122	100

المصدر: معطيات التنمية لسنة 2010–2014:متحصل عليه من (يوم 22–04–2015،الساعة 23:21)
.http://www.photos/gov/proAr.pdf

الملحق رقم(09)تطور أشكال النشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "من جانفي 2007 إلى غاية جوان 2011

نوع العمليات / السنوات	العبوات الناسفة	الكمائن والإشتبكات	العمليات الإنتحارية	إختطاف الغربيين
2007	76	27	18	11
2008	63	24	12	32
2009	58	28	08	14
2010	27	19	04	18
إلى غاية 2011	19	10	00	05

المصدر: منصور لخضاري ، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006–2001"،**أطروحة دكتوراه**،(قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر–3–،2012–2013) ،ص461

الملحق رقم (10):بيان إحصائي مقارن لكمية المحجوزات من مختلف أنواع المخدرات في الجزائر مابين 2006-2011

نوع المخدرات / السنوات		القنب المعالج	الكوكايين	الأفيون	الهروين
2006		10046.286كلغ	7772.7غ	12.2غ	25.3غ
2007	الكمية	16595.436كلغ	22000.5غ	47.1غ	381.79غ
	التغير بـــ%	+65.19	+183.05	+286.06	+1409.05
2008	الكمية	38037.297كلغ	716.418غ	15022.3غ	109.57غ
	التغير بـــ%	+129.20	-96.74	+31794.48	-71.30
2009	الكمية	74643.377كلغ	1026.360غ	200غ	708.359غ
	التغير بـــ%	+96.24	+43.26	-98.67	+546.49
2010	الكمية	23041.597كلغ	1177.72غ	79غ	191.05غ
	التغير بـــ%	+69.13	+14.75	-60.50	-73.03
2011	الكمية	53323.093كلغ	10023.901غ	850.1غ	2496.65غ
	التغير بـــ%	+98.02	+825.60	+976.08	+1206.80

المصدر: الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمأثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنوات من2006-2011،متحصل عليه من الموقع(يوم20-04-2015،الساعة 14:30)**http://www.onlcdt.mjustice.dz**

قائمة المراجع

أولا: المصادر

أ- القران الكريم.

ب-القواميس

- أبو علي محمد ،**المسهل البسيط "قاموس فرنسي-عربي"**،(القاهرة: دار البرهان،2005)

-Dictionnaire **Elkenz "anglais-arabe"**,(Alger, Editions Achache,2003

ج- الدساتير والقوانين

- قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، متعلق بنظام الإنتخابات، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد الأول ،صادرة بتاريخ 14جانفي 2012.

- قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012،متعلق بتحديد حالات التناف مع العهدة البرلمانية ،**الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد الأول، بتاريخ 14 جانفي 2012.

- قانون عضوي رقم 12-02 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012،يحدد كيفية توسع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، **الجريدة الرسمية** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد الأول، بتاريخ 14 جانفي 2012.

ثانيا: الكتب.

- بن اشنهو عبد اللطيف ، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1982.

- بن العجمي بن عيسى محسن، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1،2011.

- بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

- بوزيدي عبد المجيد (ترجمة: جربيب أم الحسن)، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 1999 .

- حاروش نور الدين ،**الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**، الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012.

- شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي**،الجزائر:1997.

- طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1،2012.

- عثمان عادل حمزة، **الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية**، بغداد: مركز لدراسات الدولية.

-عرفة محمد أمين خديجة، **الأمن الإنساني "المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط1،2009.

- غضبان مبروك، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،د ت.

- ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي "دراسة تطبيقية في الجزائر"**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2010.

ثالثا: المجالات والجرائد والنشريات

أ- المجلات والجرائد:

- الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19،2008.

- حساني خالد ،"مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 05،العدد01،د ت.

- زقاع عادل، زياني صالح ،"مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسات السياسية في الجزائر المشكلات والأفاق"، دراسات إستراتيجية ،العدد 14،(مارس2011).

- زياني صالح ،"تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ،مجلة الفكر،العدد05، دت.

- عرفة محمد خديجة ،"مفهوم الأمن الإنساني"، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13،(جويلية 2006).

- قريقة عبد السلام ،"التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا(دراسة حالة دارفور)"،دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، (جوان 2013)

- قوريش نصيرة ،"التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، (جوان 2011).

- كربالي بغداد ،"نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد08، (جانفي 2005).

- محي الدين يوسف خولة، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، المجلد 28،العدد02، جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية،(2012).

ب- النشريات

- التركماني عبد الله ،"التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي"، ورقة قُدمت في إطار الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية، جمعية الدراسات الدولية ، تونس، (من 4 إلى 22 سبتمبر 2006).

- قايد نور الدين أحمد ،"المؤشرات البيئية والإبداع التكنولوجي "مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة بسكرة،(2000).

- معطى الله خير الدين، عمراني سفيان،" الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي لولاية ميلة،(يومي27-28 ماي2013).

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية

أ-رسائل الدكتوراه

- طوش عيسى بن ناصر ،"مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسيات علاجها"،أطروحة دكتوراه ،(قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2002).

- غربي فوزية،"الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه،(قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2007-2008).

- لخضاري منصور،"إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2001"،اطروحة دكتوراه،(قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-،2012-2013).

- منصر جمال، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة- أطروحة دكتوراه،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010،2011).

ب- رسائل الماجستير

- أوشن سمية ،"دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر-"،مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2009-2010).

- إيدابير أحمد ،"التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-،2011،2012).

- بشكيط خالد ،"دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي "مذكرة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3- ،2010،2011).

- بلعيد منيرة ،"السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002"،مذكرة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2005).

- بوضياف مليكة ،"إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر "،مذكرة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2006).

- حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري "مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2010،2011).

- حسيني محمد العيد، "السياسة العامة الصحية في الجزائر ،دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسسي الحديث1990-2012"،مذكرماجستير،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012-2012).

- حقاني حليمة، "دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني "مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-،2011-2012)،ص43.

- حمزاوي جويدة ،"التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط "مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، (2010-2011).

- حمو فريدة ،"الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية "مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2003،2004).

- درغوم أسماء ،"البعد البيئي في الأمن الإنساني "مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2008-2009).

- دوناس حفيظة، "واقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية العامة في الجزائر(دراسة حالة عيادة الرازي ببسكرة) " مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة بسكرة،2013،2014).

- ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني "،مذكرة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2011-2012).

- سرحان سامية ،"أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية –دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية-"،مذكرة ماجستير،(مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2010-2011).

- سعيدي نبيهة ،"تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة –دراسة حالة الجزائر العاصمة-"،مذكرة ماجستير،(قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2011-2012).

- شيبي لخميسي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة(1991-2008)"،مذكرة ماجستير،(قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة،2009).

- طالب أبصير أحمد ،المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر،2009-2010).

- عبد الكريم أبو مور إنعام ،"مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة،2013).

- عزيزي نوري ،"الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"،مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة،2011،2012).

- علالي حكيمة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية –نموذج الجزائر–"،مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة ،2010،2011).

- قريب بلال ،السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات–،مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010،2011).

- قسوم سليم ،"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية(دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية)"،مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،،جامعة الجزائر،2010).

- كينه عبد الحفيظ ،"مساهمات الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "مذكرة ماجستير،(قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3–،2012،2013).

- لعجال ليلى ،"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"،مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2010،2009).

- مرزوقي عمر ،"حرية الرأي والتغيير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي1989–2004"، مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005).

- منصوري عبد النور ،"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني "مذكرة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2009–2010).

- بويبية نبيل ،"الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية "مذكرة ماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية(القاهرة)،2009.

- هاشمي حسن، "دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا "مذكرة ماجستير،(قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عنابة،2006،2007).

خامسا: التقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، بيروت، طبع شركة كركي للنشر، 2009.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الميدان والشركاء من خارج الإقليم ،وكالة الأنباء الجزائرية، المنعقدة بتاريخ 07-11-2011، متحصل عليه من الموقع (يوم 25-04-2015) http://www.aps.dz

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،قطاع الصحة ،متحصل عليه من الموقع(يوم20-04-2015) http://www.andi.dz/index/php/ar/secteur-desante

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،"تقييم حالة الإصلاحات الساسية ونتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر "الدوحة ،ماي 2012،ص-ص ،01-05 متحصل عليه من الموقع :(يوم 20-04-2015) http//www.dohainstitute.org

- الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمأثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنوات من2006-2011،متحصل عليه من الموقع:(يوم20-04-2015)

http://www.onlcdt.mjustice.dz

- بن الصغير كاوجة، لبقع زينب، دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور والتطبيق (دراسة مقاربة سوسيو سياسية)،متحصل عليه من الموقع:(يوم 17-04-2015)

http://www.kaoudja.com/ar/index.php?option=com

- تطور المؤشرات الإقتصادية للجزائر ،متحصل عليه من:(يوم20-04-2015)

http//donnees.banquemondiale.org/indicateur/BM.GSR.CMCP.ZS

- مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر، متحصل عليه من الموقع(يوم 25-04-2015)

http://www.ingdz.net/vb/shouthred.php

- محمد المهدي شنين، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني"،متحصل عليه من الموقع: (25-01-2015)

http//www.bohothe.blgspot.com./2011/07blog-post-8892.html

- معطيات التنمية لسنة 2010-2014:متحصل عليه من (يوم 22-04-2015)

http://www.photos/gov/proAr.pdf .

- مقابلة مع أمير كتيبة الملثمين "خالد ابو عباس "جريدة أخبار نواكشط، متحصل عليه من الموقع(يوم 25-04-2015)

http://www.ani.mr

- عرفة خديجة ، تحولات مفهوم الأمن ..الإنسان أولا، متحصل عليه من الموقع: (25-01-2015)

http://www.islamonline.net

- عرفة خديجة ،"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الواحد والعشرون"، متحصل عليه من (25-01-2015)

- http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630

- عبد الجليل علي عباس، "أثر تقلبات أسعار البترول على إقتصاد الجزائر "متحصل عليه من الموقع:(18-04-2015) http//www.bchaib.net/mas/.

- عادل زقاع، "إعادة صيغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي "،متحصل عليه من:(25-01-2015) http//www.adalzeggagh.geocities.com

- كبرى المشاريع التنموية المتضمنة في برنامج الإنعاش الإقتصادي، متحصل عليه من (يوم 25-04-2015) http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/astualite/archives/autoroute/atourout Est Ouest.htm

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، العرض العام لسياسة التجديد الريفي،متحصل عليه من الموقع(يوم 25-04-2015) http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل الجزائر، متحصل عليه من(يوم25-04-2015) http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme

- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ،المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، متحصل عليه من: (يوم25-04-2015) **http://www.andi/index.php/ar/secteur-de-lagrixalture**

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية، متحصل عليه من(يوم25-04-2015)

http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

قائمة الجداول والخرائط

فهرس الجداول والخرائط:

1.قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التمايزات بين أهم المقاربات التفسيرية للأمن	18-19
02	نسبة البطالة لدى المتحصلين على الشهادات العليا	48
03	معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي	53
04	الأمل في الحياة عند الولادة بالسنوات	59
05	الخسائر الإجمالية لسنة 1998	61
06	الخسائر الإقتصادية لسنة 1998	62
07	تطور الصناعة الصيدلانية	76

2.فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	كبرى المشاريع التنموية المتضمنة في برنامج الإنعاش الإقتصادي	70

الفهرس

فهرس البحث

العنـــــــوان	الصفحة
الشكر و العرفان	
مقدمة	**أ-ح**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الإنساني	
المبحث الأول : تطور مفهوم الأمن حسب المقاربات النظرية في العلاقات الدولية.....	**3**
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن.....	**6-3**
المطلب الثاني: المفهوم الحديث للأمن.....	**20-6**
المبحث الثاني: الأمن الإنساني (المفهوم-الجذور-الأبعاد).....	**20**
المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني والمفاهيم ذات الصلة.....	**32-20**
المطلب الثاني: جذور الأمن الإنساني.....	**35-33**
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني.....	**41-35**
الفصل الثاني: واقع الأمن الإنساني في الجزائر	**44-43**
المبحث الأول: أوضاع الأمن الإنساني في الجزائر.....	45
المطلب الأول : الأوضاع السياسية والأمنية.....	**47-45**
المطلب الثاني: الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.....	**55-47**
المطلب الثالث: الأوضاع الغذائية والصحية.....	**63-55**
المبحث الثاني: إستراتيجيات تحقيق الأمن الإنساني في الجزائر.....	**64**
المطلب الأول: الإستراتيجيات السياسية و الأمنية.....	**67-64**
المطلب الثاني: الإستراتيجيات الإقتصادية والتنموية.....	**73-67**
المطلب الثالث: الإستراتيجيات الإجتماعية والهوياتية.....	**80-73**
المبحث الثالث: التهديدات المؤثرة على تحقيق الأمن الإنساني بالجزائر.....	**81**
المطلب الأول: التهديدات التماثلية.....	**83-81**

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية.....	**83-87**
الخاتمة.....	**88-90**
الملاحق.....	**92-101**
قائمة المراجع.....	**103-112**
فهرس الجداول.....	**114**
فهرس البحث.....	**115-116**